MarocDroit.com
موقع العلوم القانونية
أول مجلة إلكترونية متخصصة ... تتجدد على مدار اليوم

جامعة الحسن الثاني عين الشق

كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية

بحث لنيل الإجازة في القانون العام

التمثيلية النسائية في المجالس المنتخبة
المجالس المحلية نموذجا

إنجاز الطالب رشيد بومهالي

تحت إشراف الأستاذ عبد الرحيم فاضل

الموسم الجامعي 2013/2012

موقع العلوم القانونية

MarocDroit.Com
LOACAOAEA

كلمة شكر

أتوجه بالشكر الخالص ألي كل من ساعدني في هذا البحث سواء في جمع المعطيات والمعلومات والتصريحات وأخص بالذكر مديرية الجماعات المحلية بوزارة الداخلية ومركز التوثيق بالمندوبية السامية للتخطيط وكتابة مجلس المدينة في شخص رئيسها ومجلس جهة الدار البيضاء الكبرى في شخص كاتبها العام ومختلف الفعاليات والمؤسسات التي تعاملت مع البحث بصدر رحب وأن كانت كثيرة ولا يسعنا الوقت لذكرها بالأسماء.

وموصل الشكر الجزيل للأستاذ المحترم عبد الرحيم فاضل وما أبداه من توجيه وإرشاد وتتبع لهذا البحث

ولكل من ساهم في أنجاح البحث من قريب أو بعيد

بما أن موضوع البحث التمثيلية النسائية فهذا البحث هدية للفعاليات النسائية المغربية عموما وألي والدتي الغالية خصوصا

موقع العلوم القانونية

مقدمة 3

المبحث الأول: قانون وإيديولوجية التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة 5

المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري .....5.....

المطلب الثاني: إيديولوجية الأحزاب .....11.....

المبحث الثاني: دراسة ميدانية وإحصائيات .....14.....

إحصائيات انتخابات المجالس الجماعية 2009 .....14.....

إمكانية تحقيق النجاح .....15.....

تطوّر متناقض .....16.....

جدلية المشاركة الفاعلة و الديكور .....17.....

التمثيلية النسائية بمقاطعات البيضاء والمكتب المسير و اللجان .....19.....

التمثيلية النسائية بالمجلس الجماعي للبيضاء .....23.....

إحصائيات انتخابات مجالس العمالات و الأقاليم 2009 .....28.....

إحصائيات انتخابات مجالس الجهات .....29.....

الخاتمة 34

الملاحق 36

مقدمة

أصبح موضوع المشاركة السياسية للمرأة المغربية يطرح نفسه بإلحاح شديد من خلال المرحلة الإنمائية التي يشهدها المغرب في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجارية.ولعل تاريخ الحركة النسوية مند بداية عصر النهضة جاء كرد فعل طبيعي على عملية الإقصاء السياسي والاجتماعي الذي عانت منه المرأة لفترة طويلة بسبب الأفكار الرجعية والتقاليد البالية مما أدى إلى تخلف المرأة وإبعادها عن الحياة الاجتماعية والسياسية وحرمانها من حقوقها المكتسبة ، وتشكل حقوق المرأة محور اهتمام معظم المنظمات المجتمعية و السياسية و.... ألي أن أصبحت لها رؤية واضحة وفق ديناميكية مجتمعية وسياسية أدخلت المغرب في مسار إصلاحي طال بالأساس مجال حقوق الإنسان عموما وحقوق النساء على الخصوص. حيث حضي ملف النهوض بأوضاع النساء باهتمام واضح جسدته التزامات حكومة التناوب آنذاك في برنامجها وتمت ترجمة هذه الالتزامات في خطة عمل (الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية) شخصت أوضاع النساء في كافة المجالات، واقترحت حلولا في إطار مقاربة مندمجة ربطت الوضع القانوني للمرأة بأوضاعها في مجال التعليم الصحة والإنتاج الاقتصادي والتمثيلية السياسية. هذه الخطة التي أخرجت القضية النسائية من إطار نضالات التنظيمات النسائية والحقوقية وجعلت منها قضية مجتمعية بفضل النقاشات التي اثارتها والتعبئة التي خلقتها داخل الصف الديمقراطي الحداثي

وبالرغم من تكتل القوى المحافظة ضد مضمون الخطة الوطنية، فقد كان لها الفضل في كل المكتسبات التي تحققت لصالح المرأة المغربية خلال العقد الأول من هذا القرن حيث أدخلت تعديلات مهمة على جل المجالات القانونية التي تهم النساء.

والواقع أن هذا الموضوع تتداخل فيه أبعاد متنوعة سياسيا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا؛ فقضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية تطرح اليوم في كل المجتمعات الإنسانية ؛ حيث تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والقيم المجتمعية مما ينتج عن هذا الخلط حواجز متعددة تحول دون قيام المرأة بدور فعال في عملية التنمية المستدامة مثلما تبعدها عن إدراك المتغيرات المحيطة بها. ولعل قصدنا من هذا البحث مواكبة الإصلاحات من خلال تشخيص واقعي واستجواب ما أمكن من الفرقاء لبلورة تصور واضح لمعالجة الاختلالات والشوائب.

الأسلوب المعتمد في هذا البحث هو الملاحظة العلمية وفق الحقائق والأرقام المحصل عليها و دراسة موضوعية بعيدة عن المؤثرات والميول الشخصية أو الاتجاهات التي تمليها المصالح الذاتية معتمدا علي الدراسات الميدانية أو المحاكاة للتأكد من صحة وصدق النتائج لاكتشاف معارف جديدة و تجميع الإحصائيات أو الكشف عنها أو عرضها لهدف المقارنة والتحليل والنقد.

من خلال تأملنا في الأبحاث الأكاديمية المتعلقة لاحظنا شحا أو خصاصا في المادة إما من خلال ارتكازها علي حيثيات بذاتها أو نقطا معينة أو التركيز علي شخصيات و هيئات حصريا,

سنتبع خطة الدراسة في التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة

- المبحث 1: قانون وإيديولوجية التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة
  - مطلب 1: الإطار القانوني والدستوري
  - مطلب 2 : إيديولوجية الأحزاب
- المبحث 2 : دراسة ميدانية وإحصائيات وقراءة وتصريحات

المبحث الأول: قانون وإيديولوجية التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة

المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري مع التطور التاريخي

تظل محدودية مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية مرتبطة بمحددات ذاتية وموضوعية متعددة، حيث يمكن حصرها مبدئيا في ثلاثة معوقات مركزية، يشكل ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء أولها، وهيمنة الأبوية والأبوية المستحدثة ثانيها، وضعف حضور النساء في الأحزاب السياسية بصفة عامة وفي أجهزتها القيادية بصفة خاصة ثالثها.

لقد أكد الدستور المغربي في فصله الثامن على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، وهو حق كفل للمرأة منذ دستور 1962 الذي صدر بعد الاستقلال؛ غير أن واقع الحال أثبت بأن هذه المساواة تم اختزالها ميدانيا في حق التصويت؛ بينما ظلت تمثيلية المرأة محدودة وهزيلة؛ ذلك أن هذه الأخيرة لم تتمكن من ولوج المؤسسة البرلمانية إلا سنة 1993 من خلال نائبتين؛ فيما ظل حضورها ضمن مراكز القرار بمختلف الأحزاب ضعيفا .ولم يتم تطبيق ما تمنحها القوانين المنظمة للفعل السياسي على المستوى الدولي والمتمثلة في مجموعة من الاتفاقيات الدولية للمرأة حقوقاً واضحة، لوجود عوائق أخرى تحول دون مشاركة قوية للمرأة المغربية، وهي عوائق ذات طابع ثقافي وبنيوي تسيء

لصورة المرأة بصفة عامة والمرأة المغربية بصورة خاصة، أهمها التنشئة الاجتماعية، حيث تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة بشكل عام هي أقل من قدرات الرجل و بخاصة في العمل السياسي واتخاذ القرارات المهمة، وأن الرجل أكثر عقلانية من المرأة، فالقيم والعادات والتقاليد السائدة تمثل أحد العوامل التي تع يق دور المرأة في الحياة السياسية بالرغم من الاعتراف القانوني لها بهذا الحق، هذه العادات المنبثقة من الأسرة المغربية التي كانت و لا تزال الخلية الأساس للمجتمع والفاعل في إعادة الإنتاج والتنشئة الاجتماعية.

ولعل انخراط المغرب في الدينامية الدولية الرامية إلى المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، ووفاء بالتزاماته المتعلقة بمقاربة النوع، حيث كثرت التصريحات والوعود الداعية إلي ملائمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية . وعلى إدماج النساء في مختلف مجالس الدولة المنتخبة ، و اعتماد إجراءات تحفيزية بغية تحقيق هذا الهدف .وتم إقرار التمييز الإيجابي (الكوطا) على المستويين الوطني و المحلي .

ويعد إدماج النساء في مسار تدبير الشأن المحلي خيارا اعتمده المغرب، سعيا وراء تكريس مجتمع قائم على القانون والمساواة والكرامة، حيث قام المغرب بعدة إصلاحات في هذا الشأن لاسيما على مستوى الدستور والقانون التنظيمي سندرجها إضافة الي أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال المراجع التالية:

القانون/ رقم 17/08 المُغير والمتمم للميثاق الجماعي /المادة 14 من الميثاق الجماعي.
المادة 36 من الميثاق الجماعي والمادة 19 من دستور المملكة . دستور المغرب 2011

- المادة 19 من دستور المملكة: يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق

عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدا المناصفة بين الرجال والنساء وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

- المادة 14 من الميثاق الجماعي:...تحدث لدى المجلس الجماعي لجنة استشارية تدعى لجنة المساواة وتكافؤ الفرص تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحها رئيس المجلس الجماعي...
- المادة 36 من الميثاق الجماعي: ...يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع
- المادة 288 المكررة من قانون الانتخابات: يقدم وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي، دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية يطلق عليه اسم "صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء".
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقرات 3و1و26
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الأنسان المادة 14
- الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الأنسان المادة 1
- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 تنص في مادتها الثانية على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية يقول في المادة" 25 "، لكل مواطن الحق في المشاركة في تسيير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين

- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 تنص في مادتها رقم" 7" على حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب أعضاءها بالاقتراع العام والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة

و قد ساعدت الضغوطات الدولية في هذا المجال على بروز العديد من المطالب النسوية الرامية الي دعم التمثيلية النسائية في المجالس المنتخبة . وسنحاول إدراج نموذجا من بعض التصريحات للحركات النسائية التي طفت على السطح خلال العقد الأخير.

1. الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة:

تواصل الحركة النسائية المغربية، متمثلة في عدد من الجمعيات والفعاليات المتكتلة داخل "الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"، التي تعد امتدادا ل"الحركة من أجل الثلث في أفق المناصفة". و قد نادت الحركة في مجموعة من التصريحات[1] بما يلي:

- " ... تمكين النساء من المناصفة في التمثيلية داخل المؤسسات المنتخبة، على أن تصدير المملكة للدستور، جعل المساواة أحد المرتكزات الأساسية لإقامة مؤسسات الدولة الحديثة، وجعل الاتفاقيات الدولية، وفق شروط محددة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة التشريعات، مع ما تتطلب تلك المصادقة.

[1] مينة حوجيب نشر بالصحراء المغربية يوم 30 ء 09 ء 2011

- تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ووقفت الحركة عند الفصل السابع، من أجل أن تبرز الدور الذي أسنده الدستور إلى الأحزاب السياسية، من حيث مهمة تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام.
- تعتبر الحركة الفصل 19 من الدستور من الوضوح ما يجعل المغرب في مصاف الدول التي تؤمن بالمساواة بين الرجال والنساء، والتي لها إرادة سياسية في إشراك النساء في تدبير الشأن العام، خصوصا أن هذا الفصل ينص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، مع إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- تعتبر الحركة أنه بناء على "نداء الدار البيضاء" المنبثق عن الندوة الوطنية المنظمة يوم الخميس 28 يوليوز 2011، حول العلاقة بين القانون التنظيمي وديمقراطية المناصفة، تسجل الحركة ملاحظة حول هذا المشروع، وتعتبرها أساسية، تتمثل في أنه نص "ذكوري بامتياز"، وتسجل أن النص تعامل بتجاهل تام لكل المكتسبات التي جاء بها دستور 2011، ف"القاموس الذي استعمله واضعو المشروع يرجع بنا إلى مرحلة ما قبل الدستور، حيث استعمال مصطلحي "الذكور والإناث"، وتوجيه الخطاب بشكل حصري إلى الرجل، دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المتقدمة، التي أصبحت تعيشها المرأة، خاصة على مستوى التمثيلية في المجالس المنتخبة".
- انتقاد إشراك الشباب في اللائحة الوطنية، التي كانت مخصصة للنساء، أنه "إذا كان دستور 2011، أعطى مكانة متميزة لمجلس النواب، وجعله المؤسسة الرئيسية لإفراز الفريق الحكومي، فإنه أصبح من اللازم العمل على تنزيل كل المقتضيات الإيجابية، التي جاء بها الدستور بخصوص وضعية المرأة، بل إن التمييز الإيجابي، المتجلي في اللائحة الوطنية، الذي شكل آلية لتسهيل ضمان تمثيلية المرأة، أصبح نفسه محل تساؤل بعد أن أصبح الرجل "تحت ستار الشباب" ينازعها فيها". كما تسجل الحركة أن المشكل الأكبر يكمن في أن اللائحة المخصصة للشباب، تضرب مبدأ المساواة بين الشباب والشابات، ف"بأي حق جرى إقصاء

النساء اللواتي تقل أعمارهن عن 35 سنة من التمثيلية داخل مجلس النواب. إن الهدف الواضح هنا، هو دفع الهيئات، التي ستقترح الترشيحات، إلى حل مشاكل هذه الفئة داخل النصف المخصص للمرأة. واعتبر تأنه لا يمكن السكوت عن هذا التراجع.

- شجبت "الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة" الطابع "الذكوري" لمشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب، والنتائج السلبية المترتبة عنه، وتسجل أنه "على مستوى الشكل، نلاحظ أن المادة لم تتحدث بتاتا عن "المترشحة"، ولا عن "وكيلة اللائحة"، وكأن المشروع موجه إلى الرجال فقط، دون النساء.

2. التنسيقية الوطنية النسائية:

بحكم التكامل والتوافق في وجهات نظر مكونات الحركة النسائية، تشكلت "التنسيقية الوطنية النسائية"، التي تتكون من منتدى النساء البرلمانيات، و"الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"، وشبكة "نساء من أجل النساء"، وبعض القطاعات النسائية للأحزاب السياسية، ومجموعة من الجمعيات النسائية والحقوقية، وأعلنت هذه التنظيمات في مذكرة مطلبية، تشبثها بتفعيل مبدأ المناصفة الوارد في الدستور، عن طريق آليات ضامنة للولوج المتساوي للرجال والنساء، للمؤسسات المنتخبة، كما أكدت تشبثها باللائحة الوطنية المخصصة للنساء، كآلية مؤقتة، وتدبير مرحلي، من شأنه تقريب النساء من المناصفة، وباعتبارها مكتسبا حققته النساء المغربيات بفضل نضالاتهن، وطالبت باعتماد عدد المقاعد النسائية المحصل عليها، معيارا للحصول على الدعم المالي المخصص للانتخابات، كما طالبت باعتماد لغة تخاطب الرجال والنساء، تكريسا لمبدأ المساواة.

وطالبت الحركة، بشأن مشروع قانون الأحزاب السياسية بضرورة التنصيص على تخصيص الثلث للنساء، في أفق المناصفة، عند تأسيس الأحزاب، وتكوين الأجهزة الحزبية، وطنيا وجهويا ومحليا، والترشيح لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، وتمثيل الحزب في اللقاءات الوطنية والدولية.

المطلب الثاني: إيديولوجية الأحزاب

إن الحديث عن المشاركة السياسية للنساء في المغرب لا يمكن أن يتجلى بوضوح إلا بفهم التوجهات و المرجعيات التي تحكم الأحزاب و التنظيمات السياسية المغربية. لهذا حاولنا استقراء أهم المرجعيات من خلال أكبر الأحزاب و التيارات المشاركة في المجالس المحلية.

- **حزب العدالة والتنمية**

- **الأسرة الإيديولوجية: السلفية الإصلاحية**
- **المرجعية: المنظومة الإسلامية بصفة عامة و الشريعة بصفة خاصة مصدران أساسيين لكل تشريع.**
- **منطق الخطاب: خطاب يجعل المرأة حاملة للهوية التي تنتجها المجموعة عن ذاتها خطاب و من الأسرة والأمة الإسلامية مجموعتين مرجعيتين تحدد علي ضوئهما حقوق وواجبات الأفراد**
- **سلم الأولويات:**
- **تطبيق المبادئ الدستورية التي تؤكد علي الطابع الإسلامي للدولة و تأكيد انتماء المغرب للأمة الإسلامية تحقيق مقاصد الشريعة**
- **إصلاح أخلاق الأفراد لأعدادهم لنقل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**
- **إصلاح مدونة الأحوال الشخصية في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية**

- **حزب الاستقلال**

- **الأسرة الإيديولوجية: السلفية**
- **المرجعية: الاجتهاد/الإسلام/الإصلاح/الحداثة / ملاءمة التشريعات المحلية مع المواثيق الدولية.**

- منطق الخطاب: خطاب يلقي علي عاتق المرأة والأسرة أيضا دور الضامن لنوع من الطهرانية الاجتماعية .ألا أنه يدمج هذا التصور الأخلاقي في نطاق مطمح تنموي وتحديثي للمجموعة الوطنية التي يتم تعريفها بالاستناد إلي أساسين هما التماسك الوطني والهوية الإسلامية. يتضمن خطاب حزب الاستقلال نبرة إسلامية قوية ممزوجة بنبرة وطنية/تنموية أما المجموعة المرجعية الأساسية فتمثل الأمة المغربية ويخضع استخدام الدين الإسلامي لمتطلبات التنمية الوطنية أكتر مما يستجيب لضرورات إحياء النموذج الأصلي الموروث عن السلف.
- سلم الأولويات: محاربة كل أشكال التمييز الاجتماعي والقانوني ضد النساء و محاربة كل أشكال التهميش الاجتماعي والجريمة

- الإتحاد الإشتراكي:

- الأسرة الإيديولوجية: الاشتراكية
- المرجعية: الاشتراكية/الديمقراطية/دولة القانون/حقوق الإنسان .الكونية (الاحتكام إلى المواثيق الدولية) .يمكن القول بأن خلافا للخطابين الإسلاميين لا يعتبر الإتحاد الاشتراكي الإسلام كأساس للشرعية السياسية والإيديولوجية بل يحاول أن يستمد مقومات منظوره الإيديولوجية من الأنساق الفكرية التي تمثلها الاشتراكية و الحداثة والديمقراطية
- منطق الخطاب: كان الخطاب الاشتراكي ينظر إلى المرأة كفاعل أساسي في مسلسل التحديث المجتمعي و يتخذ المجتمع بمثابة مجموعة المرجعية الأولي ويضع علي رأس أهدافه تحقيق التنمية.

- سلم الأولويات: الإصلاح السياسي و تحديت المؤسسات تدعيم مؤسسة البرلمان ..تقليص من الفوارق الاجتماعية. التضامن الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة .النهوض بالتكوين والتربية.

- الأحزاب الليبرالية:

- الأسرة الإيديولوجية: الليبرالية
- المرجعية: اقتصاد السوق والمبادرة الحرة و التحديث والحداثة.
- منطق الخطاب: يندرج في سياق مرجعية حقوق الإنسان لكن في حدود موقف سياسي غير فاعل.
- سلم الأولويات: التنمية و المساواة وإصلاح مدونة الأحوال الشخصية[2].

[2] القضية النسائية في إيديولوجية الأحزاب المغربية منشور الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب محمد موقيت ص29.32

المبحث الثاني: دراسة ميدانية وإحصائيات

خلال هذا المبحث سنعرض إحصائيات للانتخابات الجماعية المباشرة و الغير المباشرة لسنة 2009 لعموم المغرب و لمدينة الدار البيضاء خاصة تجربة وحدة المدينة. خلال الفقرات التالية سنحاول دراسة و تحليل المعطيات الخاصة بالمجالس الجماعية و مجالس الجهات و مجالس العمالات و الأقاليم.

إحصائيات انتخابات المجالس الجماعية 2009

خلال الانتخابات البلدية التي أجريت في المغرب في شهر يونيو 2009، دخلت النساء بقوة إلى المجالس المحلية لأول مرة في تاريخ البلاد [3]. فقد كان ثمة 3406 امرأة منتخبة، وهذا العدد يُمثّل 12،17 في المئة من إجمالي عدد المنتخبين، في مقابل نسبة 0،56 في المائة فقط في العام 2003. ومثّلت الترشيحات النسائية كذلك حوالي 16 في المائة، مقابل أقل من 5 في المئة خلال الانتخابات الأخيرة في العام 2003.

يمكن الاستنتاج[4] أن هذه النتائج، وعدا عن أنها تعكس تطوراً اجتماعياً وثقافياً للمجتمع المغربي برمّته، تترجم بالأحرى إرادة قوية لدى النخبة السياسية لتصحيح الاختلال الكبير في الجنس الاجتماعي المُسجّل على مستوى المؤسسات المُنتخَبة. ومن هذا المنطلق، فإن 98 في المئة من النساء المُنتخبات كنّ مسجّلات في الدوائر المخصّصة للنساء وفقاً للقانون المنظّم لذلك، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2009. لذا، يمكن القول أنه تمّ انتخابهن آلياً. كذلك، كان عدد النساء المنتخبات في الدوائر العادية منخفضاً جداً؛ فهو لم يتجاوز 71 منتخبة، حيث يمثّل هذا الرقم أقل من نسبة 0،3 في المئة من العدد الإجمالي للمنتخبين والمنتخبات المدرجين على اللوائح العادية. وهذا يعني أن وضع المرأة يظل دونياً جداً في المنظور السياسي الجماعي للبلد. وتعكس المؤشّرات الموضوعية الصادرة

[3] أنظر الملحق 1
[4] المعطي منجب، محاضر و باحث في معهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس، السويسي الرباط

عن بعض المؤسسات الدولية هذا الواقع بشكل واضح. فعلى مستوى "مؤشر التنمية حسب النوع الاجتماعي" للعام 2008، يحتل المغرب المرتبة 146 من بين 158 دولة.

إمكانية تحقيق النجاح

أن إمكانية تحقيق النجاح على المدى البعيد تبقى كبيرة حيث تُبيّن المقاربات النَسَقية أن العناصر المختلفة التي تحكم الوضع الاجتماعي للنساء (تهميش سياسي، تبعيّة وخضوع اجتماعيين، تمييز واستغلال اقتصادي، تبخيس لقيمتهن رمزياً) مترابطة ومتداخلة في ما بينها، بحيث تشكّل كلاً متكاملاً. وهذا يعني أنه إذا ما تغيّر عنصر من هذه العناصر في شكل ملحوظ، ستحدث أزمة داخل النسق وداخل كل العناصر الأخرى، وستقوم ردود فعل إما من أجل التكيّف وخلق وضعية جديدة ء إذا ما كان العنصر المتغيّر محدداً ء أومن أجل محاولة مقاومته بكبح آثاره المخلّة بالتوازن وبالمحافظة على الوضع السائد.

في المغرب، يبدو الرهان على السياسي كعامل محرّك واستراتيجي لتغيير وضعية النساء باتجاه تحقيق المساواة، أمراً معقولاً. والحال أنه إذا ما كان للمستويين التربوي والاقتصادي آثار ايجابية نسبياً على وضعية النساء داخل بعض القطاعات الاجتماعية، إلا أن أثرهما الشامل يبدو بطيئاً ومحدوداً. هكذا، ومن دون الحديث عن المشاركة السياسية، يبقى الاستقلال الاقتصادي للنساء صعب التحقّق كمكسب، كما أن معدّل اندماجهن في سوق العمل يظل من بين المعدلات الأكثر انخفاضاً في العالم. وثمة انطباع لدى أي مراقب للوضع المغربي، بأن التغيّرات المتعلقة بالجنس الاجتماعي في كل المجالات تصطدم بسقف غير قابل للاختراق. وبالتالي، على الرغم من الدور الذي لعبته النساء في الماضي في مجال العمل السياسي من أجل استقلال المغرب، سواء داخل الحركة الوطنية (مثل ملكية الفاسي، المناضلة الوطنية التي وقعت على وثيقة المطالبة بالاستقلال في العام 1944)، أوفي صفوف المقاومة (مثل فاطمة السقيم التي لعبت دوراً مهماً في حركة المقاومة التي نشأت في المغرب بعد عزل المستعمرين للسلطان ابن يوسف في العام 1953)، إلا أن النساء كنّ شبه مقصيات عن الحياة السياسية في المغرب خلال العقود الأربعة التي أعقبت استرجاع البلاد للسيادة.

حالياً، يظل حضور النساء في المؤسسات السياسية هامشياً جداً، على رغم التقدّم الفعلي الذي تحقّق منذ عشر سنوات، ولاسيما داخل البرلمان والحكومة. وفي الواقع، يتناقض إقصاء 50 في المئة من المجتمع (نصف المغرب) عن سيرورة اتخاذ القرار، مع روح الدستور الذي يؤكّد على أن الرجل والمرأة يتمتعان بحقوق سياسية متساوية.

تطوّر متناقض

في ما يتعلق بوضع المرأة أيضاً، عرف المغرب تطوّراً متبايناً منذ الاستقلال: إذ كان ثمة تقدّم متواصل على المستوى التعليمي والقانوني، بيد أن السلطة السياسية والاقتصادية بقيت عصيّة على الاختراق. وهكذا، على رغم الخطوات المهمة المسجّلة على مستوى الحقوق والإصلاحات الاجتماعية طوال السنوات الأخيرة، والتي شملت إصلاح المدونة (2003)، وضمان حق المرأة المغربية في منح جنسيتها لأطفالها من أب أجنبي (2005)، وتعيين نساء عدة وزيرات في الحكومة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تدمج في استراتيجيتها إشكالية النوع الاجتماعي (2005)، ورفع التحفّظات على اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء (2008)، إلا أن المغرب يقبع بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ضمن قائمة الثلث الأخير على مستوى التنمية البشرية والمساواة بين الرجال والنساء (يحتل المغرب بحسب مؤشر التنمية البشرية، المرتبة 127 من بين 178 دولة). وحتى لو كان هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوتات (المرقمة) للنوع الاجتماعي في حساب القيمة التي تقع في أساس الترتيب الدوري الذي يضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إلا أن الشروط الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للنساء في المغرب هي في الواقع التي تجرّ البلاد نحو أسفل الترتيب.

جدلية المشاركة الفاعلة / مؤسسة يطو لإيواء وإعادة تأهيل النساء ضحايا العنف/

أكدت دراسة ميدانية لمؤسسة "يطو" [5]المستشارات الجماعيات بالعالم القروي مهشمات ويعتبرن مكملات لديكور الجماعة، بل هن فقط قوة ناخبة، تلك هي النظرة التي يحملها المستشارون الجماعيون اتجاه زميلاتهم بالجماعة والتي استقتها مؤسسة يطو خلال عملها الجمعوي بمناطق الأطلسين المتوسط والكبير والجهة الشرقية والريف. لاحظ أطرها أن المستشارات الجماعيات بالمجال القروي اللائي وصلن إلى الجماعات عن طريق الكوطا أو اللوائح الإضافية، يعانين من التهميش داخل جماعاتهن.

وأرجعت التهميش الذي تعاني منه تلك المستشارات إلى كونهن يوجدن في مناطق معزولة، حيث غياب الطرق وصعوبة المسالك وقلة وسائل النقل أو انعدامها أحيانا أخرى، الأمر الذي يحول دون استفادتهن بل وإقصائهن من أي برنامج تكويني أو تحسيسي لتمكينهن من القيام بالمهام المنوطة بهن داخل جماعتهن، هذا فضلا عن أن عددا من المستشارات يعانين الأمية.

ودعت المؤسسة ، مختلف الفاعلين من أجل فتح نقاش وطني حول المقاربات التي يجب نهجها من أجل إشراك النساء مشاركة فعلية في المسار الانتخابي وفي بناء الديمقراطية.
وكشفت المؤسسة بأنها تمكنت في هذا الصدد وبعد إجراء حوار مع السلطات المحلية ورؤساء الجماعات والمستشارات الجماعيات من القيام بتنظيم دورات تكوينية لفائدة هذه الفئة من أجل إشراكهن في وضع المشاريع المتعلقة بجماعتهن والمراعية لمقاربة النوع، حيث امتد مجال هذه الدورات التي نظمت بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للمرأة إلى جماعات تنتمي لخمسة أقاليم ممثلة في دائرة غفساي ألوردواغ بإقليم تاونات، وإقليم جرادة وإقليم بركان وأزيلال وميدلت.

[5] فنن العفاني جريدة بيان اليوم 13/ 12 / 2012

تصريح قيادية في الحزب الاشتراكي الموحد . أستاذة ونائبة رئيس بلدية كرسيف نقابية وفاعلة جمعوية .

في البداية سأتحدث باختصار عن وضعية النساء داخل المجالس المنتخبة المحلية. أولا. في الحزب مما لا خلاف فيه داخل الحزب هو وضعية المرأة بحيث أن تبوأ منصب الأمينة العامة من طرف الرفيقة نبيلة منيب له دلالة واضحة ولكن بالرغم من هذا المكسب توجد إكراهات تواجه المرأة في عملها السياسي ومن أهمها صراع المواقع حيث أنه يشكل عائقا في وجه النساء وتغيب فيه المقاربة النوعية لتفسح المجال أمام التوافق والهيمنة بالإضافة الي العقلية الذكورية لبعض الرفاق بحكم تأثرهم بواقع مناطق انتمائهم ومولاتها المحافظة.

كما أن المرأة تعاني من العقلية المجتمعية التي تعتبر المرأة ضعيفة وغير مؤهلة تماما لتسير الجماعات أو لولوج مراكز القرار وتختلف حدة الأمر حسب المناطق وتوجهاتها فهناك مناطق محافظة أكتر من غيرها وأن كانت معاناتي شخصيا ضعيفة بحكم الرصيد النضالي واشتغالي بالشأن النقابي وظهوري الدائم والمعتاد في المنابر الإعلامية بمواقف صريحة تهدف الي معالجة المشاكل المطروحة من طرف المواطنين. لا أخفي عنك ما أعيشه من إرهاق وتوتر بسبب الظغط اليومي الذي أواجه فعملي كأستاذة يتطلب مني جهدا متواصل وحضور مستمر بالإضافة إلي المسؤولية الملقاة علي عاتقي في جماعة كرسيف ناهيك عن دوري في المنزل وتربية أبنائي .

وبخصوص جماعة كرسيف فأن التمثيلية النسائية سواء داخل المكتب جد متواضعة فمن بين ثمانية أعضاء لا توجد سوي امرأتين أنا وزوجة الرئيس وفي اللجان فهناك أربعة لجان دائمة وأن هناك رئيسة وحيدة وبالنظر ألي تعدد الأحزاب واختلاف أيديولوجياتها فهناك صراع حقيقي ولا يمكن أن نتكلم عن تحالف نسائي بل هناك تشتت واضح وقد يكون تعاطف في قضايا بعينها. بحكم تفويضي الاقتصادي و الاجتماعي فأنا أعتبر مسؤولة عن مختلف الرخص لكن وللأسف المواطن لا يشجع علي العمل وفق المنظومة القانونية المعتمدة وإنما تكون طلباته أنانية مبررة بأنه هو السبب في وصولك الي هذا المنصب غير مبالي بما يمكن

أن تتعرض له في حالة مخالفة القانون. ختاما أقترح تعديل الميثاق الجماعي وفق ما يلي .الحد من صلاحيات الرئيس لأنه غالبا ما يخالف الميثاق بحكم الأفراط في استخدام الصلاحيات . الرفع من عدد التمثيلية النسائية داخل المجالس وتحديد عدد النساء داخل المكتب واللجان وتدعيم دور المجتمع المدني في الرقابة علي المجالس وأن تسند مهمة المخطط التنموي للجنة مختصة تتكون من متخصصين لا يخضعون لخلفية سياسية معينة و بشراكة مع المجلس الجماعي

التمثيلية النسائية بمقاطعات البيضاء والمكتب المسير و اللجان

قاطعة	د ساء	ساء لائحة ة	ساء لائحة افية	ضاء ب	ساء	د ن	بسة	ية ن
دي بليوط	3							
ي المحمدي	2							
داء	3							
س السلطان	2							
ن السبع	2							
ي الحسني	3							
دي البرنوصي	2							
لاي رشيد	1							

MarocDroit.Com
LOACIOAEF

								سة
								عاريف
								ي عثمان
								اتة
								مسيك
								سخور السوداء
								ن الشق
								ي مومن

التمثيلية النسائية بمقاطعات البيضاء الأحزاب السياسية:

حزاب السياسية	د الأعضاء	ساء ائحة العادية	ساء ائحة الإضافية
الحركة الشعبية			
الاستقلال	1		
العدالة والتنمية	1		
تجمع الوطني للأحرار	1		1

MarocDroit.Com
LoACAOAEA

الإتحاد الدستوري	1	1	
بهة القوى الديمقراطية			
الأصالة والمعاصرة			
العمالي			

بالنظر ألي الإحصائيات والمعطيات الواردة أعلاه نلاحظ انعدام التمثيلية النسائية للأحزاب ذات الإيديولوجية الاشتراكية وأن معظم النساء بفعل الكوطا وأن اللوائح العادية لا تشكل فارقا في التمثيلية بحيث أن هناك 9 نساء لا أكتر وأن مقاطعة أنفا تحتل الصدارة بحكم ساكنتها والمستوي المعيشي لها في ما نجد المناطق الهشة أو التي يعاني سكانها من الفقر تتواجد النساء فيها بنسب ضعيفة أن لم نقل منعدمة ولعل الأمر يوضح بجلاء أن المرأة في فلسفة الأحزاب المغربية مجرد واجهة وديكور أداة حقيقية لجلب الأصوات توظف بنسب درجة التعاطف والقابلية لذي سكان كل منطقة علي حدة وما عاينته بوضوح لا مجال فيه للخلاف هو غيا ب تام للنساء علي المستوي الفعلي سواء في المكاتب التنفيذية أو علي مستوي اللجان أو المشاركة في التدبير المحلي عموما وبكل مراحله واختصاصاته والأرقام الواردة أنما هي من باب التأتيت ليس ألا .ولكي أوضح واقع الأمر قمت باستجوابات وحوارات مع معظم الفر قاء والفاعلين والفاعلات ومن خلال ما قمت به هناك من تذرع بأن لديه أو لديها التزامات طارئة ولم يكلف نفسه عناء تحديد وقت للمقابلة وهناك من كانت تصريحاته مجاملة لشخص بذاته بعيدا عن ما يعرفه واقع التمثيلية في المقاطعات وهناك من كانت تصريحاته نارية تفتقد إلي الرؤية الواقعية و آخرون اعتذروا وهناك من لم يعير للموضوع اهتماما وأكتفي بابتسامة تحفي ورائها جميع الاحتمالات .المشترك بين الجميع تقريبا الخطاب الموحد مقابل غياب مطلق للانتماء الإيديولوجي بل أن هناك من يلعب علي حبل الإيديولوجية لجلب الأصوات ممن يتعاطفون مع التوجه المرجعي .كان هناك أجماع بخصوص المستوي التعليمي المشرف

للنساء مقابل الرجال .والجدير بالإشارة أنني استجوبت النساء والرجال دون تمييز وسأعرض تصريحين واقعيين كل تطرق للأمر من زاوية معينة وهما علي التوالي:

1. مصطفي الحيا أستاذ جامعي رئيس مقاطعة مولاي رشيد قيادي بحزب العدالة والتنمية

أن ميزانية المقاطعة الهزيلة لا تساعد النساء علي العمل الفعلي بل وتقيد النساء والرجال فبالمقارنة مع المجلس الجماعي نجد الفرق شاسع . النساء لهن برامج طموحة ويترأسن لجنتين مهمتين وهما لجنة العمل الجماعي و ألتشاركي و لجنة التواصل والإعاقات التي ذكرتها هي بمثابة حاجز لهن في ممارسة دورهن بشكل فعلي والمساهمة في تطوير واقع المقاطعة وخلق تنمية حقيقية فعلية ومن جهتي أحاول معالجة المعيقات سواء من خلال المطالبة برفع الميزانية من طرف المجلس الجماعي دوما وباستمرار أو من خلال المسا عدة في أنجاز الأنشطة المهمة والأولوية ولو أقتضي الأمر البحث عن موارد إضافية. وأن المقاربة التشاركية هي شعارنا في العمل.

2. خديجة ريحان مستشارة بمقاطعة سيدي عثمان والمجلس الجماعي حزب التجمع الوطني للأحرار فاعلة سياسية وجمعوية

لكي أحيط بما تعانيه المرأة في المجالس المحلية لا بد من التطرق لمرحلة الانتخابات والوقوف عند عقلية المجتمع الذكورية تم الإشارة الي سيطرة الرجال بعد الانتخابات حيت كان هناك تحالف ذكوري تم بموجبه تشكيل مكتب المقاطعة ورؤساء اللجان ونحن النساء لم نستدعي عند التشكيل فقد قاموا بالتوافق بناء علي تحالفات ذكورية غيبت المرأة تماما .أعتقد أن أكتر الأشخاص معاناة سواء في المجتمع والتدبير الجماعي المرأة و المثقف . نعاني من سيطرة الرجال وأتمنى أن تأخذ المرأة نصيبها سواء في التدبير الجماعي أوفي مراكز أتخاد القرار وإعطائها الفرصة لإثبات الذات والاستفادة من مكتسباتها. الواقع كارتي المرأة مستبعدة تماما وأن وجدت شكلا فأنها تغيب مضمونا

التمثيلية النسائية بالمجلس الجماعي للبيضاء

بخصوص المجلس الجماعي للدار البيضاء .سأعرض بتفصيل التمثيلية سواء في المكتب أو اللجان أو المستشارات حسب الأحزاب و اللوائح وسأقوم بقراءة النتائج وتصريحات لفاعلين

التمثيلية النسائية بالمجلس الجماعي للبيضاء حسب الأحزاب من المجموع الإجمالي للرجال والنساء 147:

حزاب السياسية	د ساء	ساء ئحة ة	ساء ئحة افية
الحركة الشعبية			
الاستقلال			
العدالة والتنمية			
تجمع الوطني للأحرار			
الإتحاد الدستوري			
بهة القوى الديمقراطية			
الأصالة والمعاصرة			

أعضاء المكتب المسير

أعضاء المكتب	جال	ساء

MarocDroit.Com
LoACAOAEf

		11

رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم

اللجان	اسة	اسة	ساء
6	**رجال**	النساء	يتان

حاولت إن أكون محايدا قدر الإمكان ولأكبر عدد من الفاعلين من خلال استجوابات وتصريحات المستشارين والمستشارات لا يختلف الأمر نهائيا بالإضافة إلي غياب كلي ومطلق للأحزاب اليسارية في المستشارات وأكاد أجزم بأن الواقع كارتي في مشاركة المرأة في المجلس الجماعي أن علي مستوي أتخاد القرار أو المشاركة الفعلية في اللجان والاجتماعات تبقي هناك مجهودات شخصية للبعض من المستشارات تظل دون مستوي التطلعات والظاهرة التي أثارتني هي الترحال السياسي وسأدرج بعض التصريحات التي تنصب داخل النسق.

1. تصريح قيادي عن حزب الاستقلال:

يقول احمد القادري محامي ورئيس مقاطعة المعا ريف ومستشار بالمجلس الجماعي سأتحدث باختصار شديد تواجد النساء ممتاز وانخراطهن التلقائي في التدبير اليومي لمصالح المواطنين لاغبار عليه وأن المستشارات يتوفرن علي مستوي تعليمي وطاقات وكفاءات عالية. ورغبتهن في خدمة المواطن تظهر بجلاء وأنا أقترح الرفع من الكوطا لأنصاف المرأة ولإعطائها قيمة مضافة والاستفادة من إمكانياتها وأتمنى أن ينص الميثاق الجماعي صراحة علي هذا الأمر لضمان حقوق المرأة

2. تصريح قيادية عن حزب الاصالة و المعاصرة:

MarocDroit.Com
LOACAOAEF

اما أمينة لثنين مستشارة بمقاطعة سيدي البرنوصي ونائبة رئيس المجلس الجماعي فاعلة حقوقية فتقول: النساء هن الأكثر تواجدا سواء في الدورات أو الاجتماعات ومستواهن التعليمي عالي .وهناك من الرجال من لا مستوي تعليمي له أو تعليمه متوسط ورغم ذألك بفضل الممارسة والتجربة وتحمل المسؤولية تمرن وأصبح مسيرا ممتاز وهذا الأمر هو ما يجب أن يطبق مع النساء ولاسيما أنهن أكتر واقعية في الاقتراحات سواء بحكم دورهن في التنشئة وتربية الجيل أو عيشهن والتعامل اليومي مع عموم المواطنين وجبهن للمهن المرتبطة بالتربية والتكوين والمهن الإنسانية والتسيير والتدبير .مما يؤهلهن إلي التميز في المساهمة البناءة بكل ما يتعلق بالتنمية المحلية وتنمية المدينة ولعب دور طلائعي سواء في إيصال المشاكل ومعاناة المواطنين إلي المسؤوليتين واقتراح الحلول والبدائل الممكنة وعلي سبيل المثال لا للحصر فهن من طرح قضية الدور الآيلة للسقوط بسيدي بليوط ودافعن عنها باستماته .ألا أن الواقع بالمجلس لازال بعيدا عن ما تستحقه المرأة سواء في اللجان بحيث أنا لنساء يشتغلن في لجان ثانوية بل وهن مستبعدات من اللجان المهمة .أما علي صعيد المكتب المسير فالعدد يوضح حجم المعاناة وهدا ينعكس سلبا علي التمثيلية النسائية في مراكز أتخاد القرار .وأقترح تقاسم المهام ومناصب المسؤولية بين الرجال والنساء أو تنص الكوطا علي الثلث كاستثناء ودعم النسبة أسوة بالبرلمان .وإيجاد وسيلة ناجعة لأنصاف المرأة من العقلية الذكورية وسيطرة المجتمع ألذكوري .وتكوين النساء في الاختصاصات المرتبطة بقطاعات الجماعات .وتحميله المسؤولية تبحث وتجتهد وهنا كفعاليات نسائية راكمت تجارب وأفكار يجب الاستفادة منها .وبما أن المرأة نصف المجتمع بالإضافة الي تحملها مسؤولية الأم والزوجة فالعمل بالمجال السياسي أملته الضرورة لينعكس علي أبنائها ومحيطها . ولعل أمينتين وحيدتين للأحزاب أحزاب المغربية يوضح الإجحاف في حق المرأة .

3. تصريح قيادية عن حزب العدالة و التنمية:

و في تصريح لسميرة رزاني مستشارة بمقاطعة الحي الحسني والمجلس الجماعي مناضلة بحزب العدالة والتنمية وفاعلة جمعوية: أكدت أن النساء بالمقاطعة يسخرن كل إمكانياتهن

لخدمة المواطن أولا وأخيرا وفق انخراط عفوي في التدبير اليومي أو المنصو ص عليه بالقانون وأن المستشارات يتوفرن علي مستوي تعليمي جيد . وبخصوص النساء داخل المجلس الجماعي أكدت علي حضورهم الدائم والفعال سواء في الاقتراحات الهادفة الي تحسين المستوي الاجتماعي المتعلق بالتدبير اليومي أو بتحسين دور النساء داخل المجلس وبخصوص الكوطا أكدت أنها غير منصفة وأن الوقت حان لكي تأخذ المرأة نصيبها بناء علي الكفاءة والتواجد اليومي في الجماعة والمقاطعة واستعدادها للتضحية وخدمة المواطن وأنها لا تؤيد الكوطا نهائيا ولا تري أي إكراهات أو صعوبات تواجه المرأة من طرف الرجل وفي اقتراحاتها لتحسين التمثيلية النسائية ضرورة التكوين القانون ي وأحكتاك المرأة مع العديد من الملفات لتكتسب مهارات إضافية

يجمع المتتبعون أو الفاعلون والفرقاء علي أن التمييز الإيجابي لا يمكن أن يشكل الحل النهائي والمتفق عليه أما من حيت المفهوم العام أو في ما يخص التطبيق وسأدرج تصريحين من بين مجموعة من التصريحات نظرا لأنهما تطرقا الي المشكل بالتحديد .

4. تصريح قيادية عن حزب المجتمع الديمقراطي

في استجواب لأمينة الحزب المجتمع الديمقراطي زهور ألشقاقي أستاذة جامعية

بداية عرفت بالحزب وأكدت علي جدية الأرضية التي يعتمد حزبها وانخراطه في جل القضايا الوطنية المصيرية.أما بخصوص التمثيلية النسائية. فإنها بناء ا علي تجربتها من خلال حزبها لا تشاطر الرأي لمن يعتبرون المجتمع المغربي ذكوري وأن منطق توسيع الدوائر الي مناطق إنما يراد منه استعمال المال وشراء الذمم وقطع الطريق علي الكفاءة وبالمقابل انتقدت محدودية الخطاب النسائي وضعف البرامج التوعوية والتنموية لدي الحركات النسائية والاتكالية بحيث اعتبرت الكوطا نوعا من التسول السياسي وتنازل من الأحزاب الكبرى لتدعيم والزيادة في عدد مقاعدهم وفق الريع السياسي هو اغتيال للديمقراطية وضد إرادة الشعب ويجب الانخراط في برامج جدية بذل من الركب علي آمال وتطلعات الشعب واعتبرت

المناضلات متسولات سياسيات وبالتحديد من يناصرن ويؤيدن الكوطا وهو نوع من الالتفاف علي مطالب الشعب واعتبرت عمل النساء داخل المجالس شكلي للتأتيت ليس ألا وأن المنافسة ضرورية والحياد من طرف السلطة واجب والمشاركة في الاستحقاقات مسؤولية الجميع ولابد من القيام بها بكل أمانة وتجرد مؤكدة بأن الكواطا نقمة للشعب لا تخدم الا أحزابا بعينها وفي الختام شكرت مديرية الجماعات المحلية علي مسلسل التكوين المستمر للمستشار ات..

5. تصريح قيادية عن حزب الإتحاد الدستوري

لحلوأم البنين مستشارة بالمجلس الجماعي وطبيبة و نائبة برلمانية ومناضلة بالإتحاد الدستوري تقول بأن التمثيلية النسائية تشوبها عديد من النواقص في وقتنا الحالي بالنسبة للانتخابات المباشرة لولا وجود الكوطا لكانت النتائج كارثية رغم أن الكوطا غير منصفة تماما بالنسبة للمجالس المحلية لأن عدد النساء أضيف علي عدد الرجال مقابل احتفاظهم بجميع مقاعدهم عكس المؤسسات التشريعية التي احتفظت بنفس العدد وطبقت الكوطا .إما الانتخابات الغير مباشرة فتعقيها إكراهات من أهمها الزبونية والمحسوبية والمال. ناهيك عن العقلية الذكورية .بالنسبة للإكراهات التي تواجه النساء فسألخصها في أمرين أولهما بحكم تواجد النساء حديثا وللمرة الأولي فهن يواجهن ازدواجية في المشكل والمعاناة تتأرجح بين العقلية الذكورية كما أسلفت وعامل التجربة والتي يمكن تجاوزها أذا دعمنا التدريب والتعامل مع العديد من الملفات .وتأنيهما لكي تكون للنساء القدرة علي أتخاد القرار لابد من تواجدهم بمراكز القرار. وأمام الأمرين تظل المرأة خزان للأصوات. وأقترح دعم النساء من حيث العدد فأقل من الثلث يجعل المرأة ضعيفة. ولا أتر لها في أتخاد القرار والتصويت. أكرر ضرورة تواجد النساء في مراكز القرار. وينبغي العمل جديا علي أن يوافق العمل السياسي منطق تفكير المجتمع ويجب أن نوضح للعموم أن المرأة لا يملئن أن تزايد أو أن تدعم الفساد وأنها لا تتقدم لمنصب ألا وهي أهل له. الدعم المالي ودعم الثقة في قدرات النساء إضافة الي تفعيل القوانين .والتنزيل الحقيقي لروح الدستور. تطبيق والالتزام بمضامين الخطابات . اللائحة الإضافية للدوائر القروية غير إلزامية قانونا ويجب إن تفعل وتصبح إلزامية .

إحصائيات انتخابات مجالس العمالات و الأقاليم 2009[6]

لاحظنا خلال قراءة نتائج انتخابات مجلس عمالة الدار البيضاء أن النساء غائبات عن المكتب .مجموع الأعضاء 32 النساء 4 المكتب يضم 7 أعضاء كلهم رجال.

زينب جرار مستشارة بمجلس العمالة مناضلة بالعدالة و التنمية

حضور المرأة في الاجتماعات مستمر وفي الدورات شبه دائم مستواهن التعليمي عالي اقتراحاتهن بناءة راكمن خبرات وأفكار لديهن مكتسبات وهن بارزات في أحزابهن علي مستوي العمل السياسي والنضالي. .رغم قلة ا لنساء في المجلس فهن يتنين في عملهن للموازنة. لا يمكن أن نقول أن هناك تهميش إطلاقا. بخصوص حزب العدالة والتنمية فالحزب يطبق الكوطا وفعلها في جميع هياكله بدون استثناء .رغم أنه عمليا لا نعير اهتماما للنوع وإنما قرارتنا العادية والمصيرية تأخذ بناء أعلي الكفاءة والاستحقاق الكم وليس الكيف .القدرة علي القيام بكل المهام.

رغم أهمية مجالس العمالات والأقاليم في تدبير الشأن المحلي إلا أن الإحصائيات المتوفرة لدينا تؤكد ضعف التمثيلية النسائية وافتقادها لأثر سواء من حيث الأرقام وطنيا حيث النسبة كارثية أو من خلال مجلس عمالة الدار البيضاء حيث المشاركة منعدمة وخلال اجتماع كنت من بين الحاضرين فيه كان العنصر النسوي ممتلأ بامرأة وحيدة ورغم أنها كانت نشيطة ألا أنها لن تعوض غياب الفعاليات النسائية وأنهن مقصيات من مركز أتخاذ القرار في غياب مبرر واضح . أما المشترك بين الانتخابات المباشرة والغير مباشرة في التصويت علي النساء . فسأشخصها في ما يلي ..علو الخطاب الديني في عقلية المجتمع المغربي *الرجال قوامون علي النساء * الاعتقاد فطري بأن قدرة الرجل كبيرة بالنسبة للمناصب القيادية مقارنة مع المرأة .فيما هناك من يري بأن المرأة خلقت للإنجاب و التربية الأبناء وطاعة الزوج .الكولسة غالبا ما تكون النتائج محسومة مسبقا. ضعف قدرة النساء علي التواصل وإيجاد حلول للمشاكل الفعلية للمواطنين والاكتفاء بالنضال بالجانب الحقوقي ذو المفهوم الضيق والركب

[6] الملحق 3

علي موجة التغيرات و الاتفاقيات الدولية وقبول الكوطا أو المناصفة كتمييز إيجابي للنوع رغم منافاته لروح الدستور في تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة المبنية علي الكفاءة والمقدورة وإنما يكتفي بتكافؤ النتائج شكلا ويلغي المضمون و بناء علي معاينتي والقيام بحوارات مع مختلف الفاعلين أتضح لي بشكل جلي غياب تشخيص واقعي مما يعيق عمليا طرح حلول ناجعة وسأطرح بعض الحلول من منظوري الشخصي .بداية يجب أعادة النظر في المنظومة الانتخابية وفرض قوانين جديدة صارمة سواء بخصوص المستوي التعليمي أو القدرة أو المواكبة أو التزكية سواء للنساء أو الرجال ولرفع التمثيلية النسائية يجب الاهتمام بالمجالات الآتية:

- دعم منظمات المجتمع المدني النسائية لتعزيز مصالح المرأة
- وضع جداول أعمال لسياسات جماعية، و عقد مؤتمرات وطنية للمرأة. وإشراك النساء في أولويات العمل السياسي و تقلد المناصب الرسمية .ضرورة التنسيق وإنشاء تحالفات والعمل معا . بناء القدرات والتدريب على تطوير المهارات والتكوين في خصوصيات القوانين التنظيمية الداخلية للجماعات
- بناء المساءلة عن حقوق المرأة في المؤسسات العامة
- مراجعة الدستور وتنزيله و مشاركة المرأة في عملية مراجعة الدستور و أن تكفل لها مواءمة المعايير الدولية لحقوق المرأة. والعمل على إصلاح قانون الانتخابات علي أن يكون عادلا للمرأة. وتعزيز آليات المساءلة وإصلاح الحكم بالطريقة التي تلبي احتياجات المرأة . وجود عمليات مساءلة للسلطات العامة وتقييم أدائها فيما يتعلق بالالتزامات الوطنية وبشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. دعم القيادات السياسية النسائية من أجل توسيع نطاق نفوذها

إحصائيات انتخابات مجالس الجهات[7]

يتكون مجلس جهة الدارالبيضاء

[7] الملحق 4

MarocDroit.Com
LoACAOAEA

جالس الجماعية	الس العمالات والأقاليم	رف المهنية	أجورين	مو
4	2	2	1	11

أعضاءالمكتب 13 النساء0 اللجانالدائمة 4النساء 0 وتوجد لجان فرعية وترأس أمرأة لجنة التواصل

لعل نسب النساء في الغرف المهنية لا وجود فيها للتمثيلة النسائية ومن خلال الأرقام الموجودة[8] لدينا فلا يمكن أن نقيم عمل النساء داخل مجلس الجهة لعدم تواجدهن في مركز القرار. وأ ن اشتغالهن سواء في اللجان شكلي بامتياز وتحل فيه المجاملة محل الكفاءة باعتباره من أقوي المنافذ التي تؤهل لمجلس المستشارين و فق ما عاينته فأن هناك من النساء ء من تمردت علي الوضع وهي الأن تعيش نوعا من المعاناة و لإثبات الذات تقوم بجهد وعمل مضاعف في محاولة منها لمواجهة السيطرة المطلقة للرجال كما وكيفا بكل استماتة وتفاني مطلق والغريب هو أن التمثيلية النسائية لا تظم في طياتها لا الأحزاب اليسارية ولا حزب العدالة والتنمية رغم إن جل أن لم نقل كل مناضلي الحزب يعتبرون أن الأوضاع ممتازة وأن الإكراهات شبه منعدمة .دون علمهم بأن منطق التوافق من بين أصعب المعيقات لأنه يفرض التنازل رغم القوة والاستفادة رغم الضعف

و في ختام هذا الفصل ارتأينا ان نورد تصريحا لأحد الناشطات النسائيات [9] الذي تتضمن مقتر حات لتعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن المحلي و الجهوي:

1. تعزيز الإجراءات الإدارية لصالح مشاركة النساء في تدبير الشؤون الجهوية و المحلية و ذلك بواسطة مقتضى دستوري يسمح للمشرع بتشجيع ولوج وظائف الانتداب الانتخابي

[8] الملحق 4
[9] رئيسة جمعية "إنصاف للمرأة والطفل والأسرة" بتيزنيت جريدة العلم

MarocDroit.Com
LoACAOAEA

بالتساوي بين الرجال و النساء. هذا المقترح يطرح إشكال الدعوة إلى إضفاء الشرعية على عدم تكافؤ الفرص لنيل امتياز التمثيلية، ذلك أن المقتضى الدستوري المنتظر، من شأنه تأبيد إجراء الكوطا أو "التمييز الايجابي" و هو الاجراء ال غير دستوري الذي رفع التحفظات بشأن طابعه الانتقالي ذو العمق الحقوقي .أما و قد يصير مبدأ دستوريا فيحق التساؤل عن مدى مشروعية إحلال الجنس محل التنافسية السياسية لنيل استحقاق الانتداب الانتخابي لان المرجعية الدستورية تؤسس للمساواة على قاعدة المواطنة لا على قاعدة الجنس.

2. اعتماد أنماط اقتراع ومحفزات مناسبة لضمان حصول النساء على ثلث مقاعد المجالس المنتخبة. هذا المقترح رغم النوايا الحسنة التي حكمته كسابقه ينبئ عن نزوع للخيار السهل عندما يتعلق الأمر بتشجيع اقتحام المرأة للمجال السياسي، الذي عرف هيمنة ذكورية لحقب طويلة. والسهل يكمن في استصدار نصوص و تشريعات نعتقد أن الركون إليها يعفي من نضال ثقافي واجتماعي مرير سيظل ينتظرنا لتخليص المرأة المغربية من كل أشكال الإجحاف و الظلم التي تكبل مقدراتها في أفق إنصافها و تقدير جوهرها الإنساني. ذلك أن التجارب علمتنا أن الترسانة القانونية و التشريعية لا تمثل تلك العصا السحرية التي تضع حدا لمعاناتنا. وهو التخوف الذي سيظل مرافقا للدستور المعدل حتى يثبت العكس.

3. الإدماج الممنهج لمقاربة النوع في السياسات العمومية و الاستراتيجيات و الحكامة على المستوى الجهوي تصورا و تفعيلا و متابعة و تقييما. يدفعنا هذا المقترح إلى استجلاء منجزاتنا في مجال إعادة الاعتبار للمرأة بناء على شعار مقاربة النوع فنكتشف أن الحصيلة هزيلة تكرس الانفصام الذي تعاني منه إرادة الدولة التي تنادي بتحرير المرأة فتظل تستعبدها في إعلام عمومي هجين يقوم على نزعة اختزالية مقيتة. كما تقهرها بسياسات فاشلة تكرس أنثوية كل الماسي الإنسانية من فقر و أمية و عنف وهشاشة. هذا و كلما تعالت نداءات إدماج مقاربة النوع كلما ارتفعت نسبة تصديرنا للحم البشري في الصيغة الأنثوية، فنغتال بذلك كرامة المرأة و الوطن. عندها تصاب الحركات النسائية الموسومة بالتقدمية بالخرس.

4. كل مجلس جهوي مطالب بإحداث لجنة استشارية لإنصاف النوع تضم شخصيات كفة من الجنسين تعمل من اجل النهوض با لمساواة بين الجنسين في الجهة. يبدو أن هذا المقترح هو استنساخ للمادة 14 من الميثاق الجماعي التي نصت على إحداث لجنة سميت بلجنة المساواة و تكافؤ الفرص، وكان العبرة بالمسميات. إن ابسط تقييم لعمل هذه اللجنة في صيغتها الجماعية المحلية ينبئ عن فشلها في تحقيق أغراض إحداثها. ذلك أن طابعها الاستشاري فضلا عن غموض اختصاصاتها على مستوى النص حولها إلى مجال لتصريف الو لاأت السياسية و الأهداف الانتخابية في يد الرؤساء الذين منحهم المشرع حق تكوينها بدلا من المجالس الجماعية. مما افرغ هذه اللجنة من أبعادها النبيلة، هذا إذا ما كتب لها الانعقاد أصلا. و يبدو أن تقرير لجنة الجهوية اختار إعفاء نفسه من عناء الاجتهاد و الإبداع مصرا على إعادة استنساخ تجربة أثبتت الممارسة حاجتها إلى المراجعة و التصويب.

5. يقترح المشروع أخيرا تشجيع الدولة للأحزاب السياسية على تعزيز مشاركة النساء في العمل السياسي ضمن هياكلها الجهوية. وتظل الأحزاب بيت القصيد في هذا النقاش لان تناولها لقضية المرأة و المشاركة السياسية ظل مفتقدا للقناعة النظرية بمحورية دورها، فجعلت لوائحها الوطنية مجالا لتوزيع الإكراميات على من ينلن رضى رؤساء الأحزاب فضلا عن خدمة روابط القرابة و المصاهرة و أشياء أخرى ليس من ضمنها الاستحقاق أو إعمال الآليات الديمقراطية . أما اللوائح الإضافية التي لا تشكل امتيازا مغريا ، فان الأحزاب السياسية تعاني الأمرين (لتعبئتها) بمن يتم إسقاطهن على الحياة السياسية عشية الانتخابات التي لا يفهم معظمهن من متطلباتها إلا صورة فوتوغرافية و عقد ازدياد. هذا الحال هو ترجمة طبيعية لانسحاب الأحزاب السياسية من مهمة تأطير النساء سياسيا والاكتفاء بتأثيث هياكلها بحضور نسائي باهت في معظمه على مستوى الأداء و الإنتاج. وبذلك تعجز الأحزاب عن إفراز نخب سياسية نسائية كفاة.

إن تعزيز مكانة المرأة في مشروع الجهوية طموح كبير لا ينحصر في نص مصاغ بطريقة جميلة ترضي غرورنا ،وإنما هو إجراءات كبيرة تفتح ورش إنصاف المرأة المناضلة في

البوادي و الأرياف و المزارع و المعامل المرأة الأرملة و المطلقة بدون حقوق. المرأة الأمية و المحرومة. ذلك هو رهان الجهوية الموسعة. فلنكف إذن عن تكريس النخبوية عند مناقشة المسالة النسائية. فليست المشاركة السياسية –على أهميتها هي المطلب الوحيد للمرأة المغربية.

موقع العلوم القانونية

الخاتمة

يعتبر الحضور النسائي في المشهد السياسي المغربي حقيقة لا خلاف فيها .ولتفعيل هذا الحضور لابد من دعم الارادة السياسية العليا في البلاد وجهود الحركة النسائية وموقف الأحزاب السياسية والإيمان بقدرات النساء وتفعيل أسس الديمقراطية والمواطنة الحقة، فتح أوراش وطنية والاستفادة من خبرات الجميع في مغرب جدير بنسائه ورجاله؛ وبلورة الأرضية الصلبة المتوافقة مع الأصوات النسائية الرافضة لأي حيف أو تمييز يقصي المرأة من حقها في المشاركة الفاعلة والوازنة في تسيير الشأن المحلي وذلك عبر التواجد المشرف والقوي في الجماعات المحلية والجهات .وسنلخص الاقتراحات في ما يلي

- **التحسيس والتعبئة من لدن كل الفاعلات والفاعلين المدنيين المدافعين عن قيم المساواة والعدالة الاجتماعية . تعميق التفكير الجماعي في السبل الكفيلة لإعطاء دينامية جديدة للحركة النسائية**
- **الانفتاح على الشبكات والجمعيات النسائية الحقوقية والجمعيات الهادفة إلى تنمية الديموقراطية، والتنسيق معها حول قضايا المرأة والديموقراطية.**
- **مقاومة كل أشكال التمييز ضد المرأة ودعوة الحكومة التسريع بوثيرة ملاءمة التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والبروتكولات المرتبطة بها،**
- **ضمان تمثيلية النساء داخل المؤسسات الاجتماعية**

- تأسيس وتكتل الهياكل المدافعة عن قضايا المرأة وتوسيع قاعدة الجمعيات المرافعة عن المرأة
- إصلاح القوانين ومراجعتها لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات
- صادفني مشكل ضيق الوقت المحدد للبحث ولعل اعتمادي علي الاستطلاع وجمع الإحصائيات و الأرقام من الجهات الرسمية والانفتاح علي جميع الفرقاء والفاعلين يتطلب وقتا يفوق الوقت المحدد بكثير بالإضافة الي المعاملة الروتينية المملة لجزء من الهيئات السياسية وتهرب أو مراوغة الجزء الأخر و التكتم علي الأرقام والمعطيات لغرض في نفس يعقوب .والإجابة الفضفاضة بهدف تسجيل موقف وتغليب الحسابات الضيقة .علي حساب البحث العلمي .مما يستوجب وقتا أطول للبحث و التنقيب من طرف الباحث .وفي المقابل وجدت جمعيات ومؤسسات وفاعلين وموظفين تعاملوا معا لبحث بكل تفتح وبمسؤولية وجدية
- لو ساعفني الوقت لتطر قت في البحث للمجالس الجماعية التي تشتغل بنظام وحدة المدينة ومقاطعاتها والانفتاح علي الهيئات السياسية وغالبية الفرقاء والفاعلين لأ عالج الموضوع وفق المعيقات الأتية.

معوّقات قانونية

- عدم احترام المملكة لالتزاماتها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وافتقار تلك الاتفاقيات لآليات إلزامية .

معوّقات اجتماعية وثقافية

- ضعف الثقافة السياسية والمدنية وسيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية

*العقليات والمعتقدات المجتمعية*العرف*والتي تقيّد مشاركة المرأة في الحياة السياسية

معوقات ذاتية

- تعود إلى عدم وعي المرأة بأهمية دورهنّ السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي يتلقوها منذ الصغر و ارتفاع نسبة الأميّة القانونية النسائية
- ضعف تناول حركة المرآة المغربية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامّة غير مقتصرة على المرأة

معوقات سياسية

- غياب التقاليد الديمقراطية وعدم تمتع المرأة المغربية بالمواطنة الكاملة.
- ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق و اقتصارها على المساواة أمام القانون.

.

الملاحق

الملحق 1: إحصائيات المجالس الجماعية2009 عن مديرية الجماعات المحلية وزارة الداخلية

موقع العلوم القانونية

المستشارون الجماعيون حسب الجهات وطريقة الإقتراع والجنس
CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGION, PAR MODE DE SCRUTIN ET PAR SEXE
Au 2009/12/31 إلى غاية

الجهات / Régions	طريقة الاقتراع / Mode de scrutin									
	Total المجموع			Uninominal بالأسم الواحد			Liste باللائحة			
	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	%	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin
وادي الذهب - الكويرة	191	158	33	156	127	29	0,79%	35	31	4
لعيون - بوجدور - الساقية الحمراء	229	194	35	157	133	24	1,63%	72	61	11
الدار البيضاء الكبرى	838	713	125	250	226	24	13,29%	588	487	101
كلميم - السمارة	874	743	131	775	657	118	2,24%	99	86	13
فاس - بولمان	1165	1006	159	878	760	118	6,49%	287	246	41
الرباط - سلا - زمور - زعير	1287	1121	166	722	627	95	12,77%	565	494	71
تادلة - أزيلال	1580	1401	179	1380	1226	154	4,52%	200	175	25
الغرب الشراردة - بني حسن	1692	1538	154	1464	1339	125	5,15%	228	199	29
تكلة مدينة	1912	1708	204	1696	1521	175	4,88%	216	187	29
الشاوية - ورديغة	1927	1679	248	1718	1498	220	4,72%	209	181	28
الجهة الشرقية	1928	1680	248	1634	1423	211	6,65%	294	257	37
طنجة - تطوان	1966	1729	237	1513	1331	182	10,24%	453	398	55
مكناس تافيلالت	2316	2036	280	2032	1791	241	6,42%	284	245	39
تازة - الحسيمة - تاونات	2383	2109	274	2275	2014	261	2,44%	108	95	13
مراكش - تانسيفت - الحوز	3603	3150	453	3270	2859	411	7,53%	333	291	42
سوس - ماسة - درعة	3852	3354	498	3399	2959	440	10,24%	453	395	58
المجموع Total	27743	24319	3424	23319	20491	2828	100%	4424	3828	596

توزيع المستشارين الجماعيين حسب الجهات والجنس
RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGIONS ET PAR SEXE

توزيع المستشارين الجماعيين حسب الجهات
RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGIONS

المستشارون الجماعيون حسب الجهات ونوع الجماعات والجنس

CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGION, PAR TYPE DE COMMUNE ET PAR SEXE

إلى غاية Au 2009/12/31

Régions / Type de commune	Total - المجموع			Rural - قروي			Urbain - حضري			نوع الجماعات / الجهات
	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	
OUED ED-DAHAB-LAGOUIRA	191	158	33	143	116	27	48	42	6	وادي الذهب – لكويرة
LAAYOUNE-BOUJDOUR-SAKIA-EL-HAMRA	229	194	35	129	109	20	100	85	15	العيون– بوجدور – الساقية الحمراء
GRAND-CASABLANCA	838	713	125	168	151	17	670	562	108	الدار البيضاء الكبرى
GUELMIM-ES-SEMARA	874	743	131	647	546	101	227	197	30	كلميم– السمارة
FES-BOULEMANE	1165	1006	159	750	648	102	415	358	57	فاس – بولمان
RABAT-SALE-ZEMMOUR-ZAER	1287	1121	166	628	546	82	659	575	84	الرباط – سلا – زمور – زعير
TADLA-AZILAL	1580	1401	179	1311	1164	147	269	237	32	تادلة ازيلال
GHARB-CHRARDA-BENI HSSEN	1692	1538	154	1363	1247	116	329	291	38	الغرب الشراردة– بني حسن
DOUKKALA-ABDA	1912	1708	204	1628	1462	166	284	246	38	دكالة عبدة
CHAOUIA-OUARDIGHA	1927	1679	248	1447	1255	192	480	424	56	الشاوية– وردية
ORIENTAL	1928	1680	248	1287	1114	173	641	566	75	الجهة الشرقية
TANGER-TETOUAN	1966	1729	237	1485	1309	176	481	420	61	طنجة– تطوان
MEKNES-TAFILALET	2316	2036	280	1747	1536	211	569	500	69	مكناس تافيلالت
TAZA-ALHOCEIMA-TAOUNATE	2383	2109	274	2047	1810	237	336	299	37	تازة – الحسيمة– تاونات
MARRAKECH-TENSIFTAL HAOUZ	3603	3150	453	3057	2671	386	546	479	67	مراكش– تانسيفت– الحوز
SOUSS-MASSA-DRAA	3852	3354	498	3214	2795	419	642	563	79	سوس– ماسة– درعة
Total	27743	24319	3424	21051	18494	2572	6696	5844	852	المجموع

توزيع المستشارين الجماعيين حسب نوع الجماعات

RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR TYPE DE COMMUNE

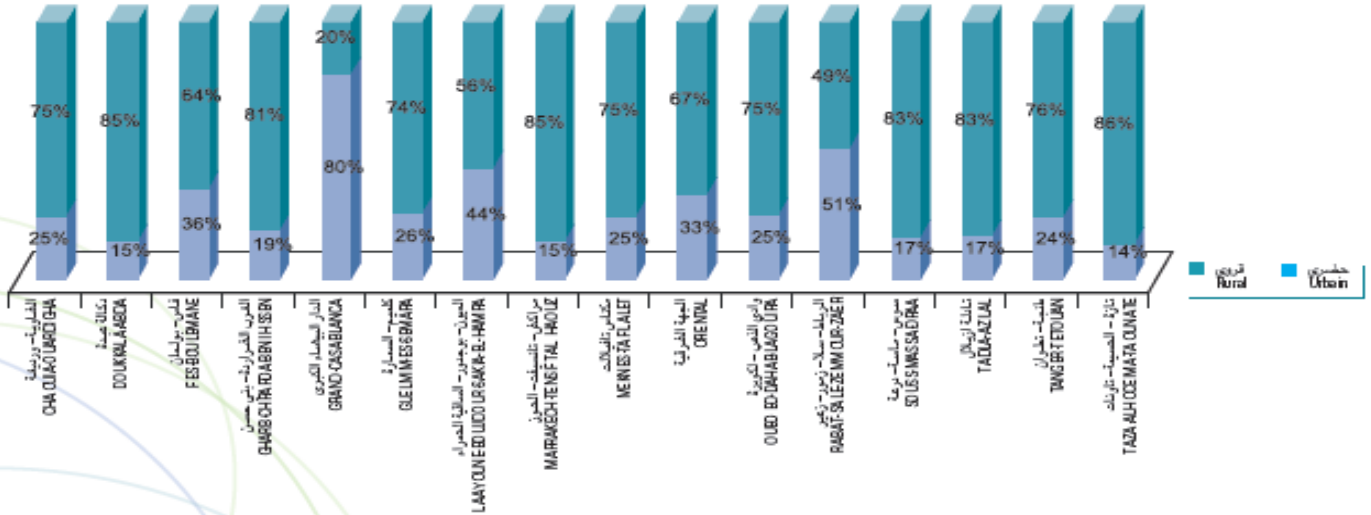

MarocDroit.com
موقع المغرب القانوني
أول بوابة إلكترونية متخصصة ... تجدد على مدار اليوم

المستشارون الجماعيون حسب الجهات وفئات السّن والجنس

CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGION, PAR GROUPES D'ÂGE ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Régions / Groupes d'âge	Total			55 Ans et +			]55 - 45]			]45 - 35]			]35 - 25]			- 25 Ans			فئات السّن / الجهات
	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	
OUED ED-DAHAB-LAGOUIRA	191	158	33	18	18	0	41	31	10	101	90	11	28	18	10	3	1	2	وادي الذهب – لكويرة
LAAYOUNE-BOUJDOUR-SAKIA-EL-HAMRA	229	194	35	55	53	2	53	49	4	82	68	14	37	24	13	2	0	2	العيون– بوجدور – الساقية الحمراء
GRAND-CASABLANCA	838	713	125	188	177	11	313	269	44	233	193	40	92	71	21	12	3	9	الدار البيضاء الكبرى
GUELMIM-ES-SEMARA	874	743	131	200	191	9	232	213	19	277	247	30	145	90	55	20	2	18	كلميم– السمارة
FES-BOULEMANE	1165	1006	159	286	275	11	342	312	30	355	310	45	167	109	58	15	0	15	فاس– بولمان
RABAT-SALE-ZEMMOUR-ZAER	1287	1121	166	332	311	21	442	388	54	370	323	47	130	96	34	13	3	10	الرباط– سلا– زمور– زعير
TADLA-AZILAL	1580	1401	179	342	331	11	484	455	29	512	449	63	216	159	57	26	7	19	تادلة أزيلال
GHARB-CHRARDA-BENI HSSEN	1692	1538	154	395	389	6	561	530	31	509	454	55	197	155	42	30	10	20	الغرب الشراردة – بني حسن
DOUKKALA-ABDA	1912	1708	204	444	430	14	611	563	48	577	522	55	242	176	66	38	17	21	دكالة عبدة
CHAOUIA-OUARDIGHA	1927	1679	248	555	535	20	564	527	37	541	472	69	227	139	88	40	6	34	الشاوية– ورديغة
ORIENTAL	1928	1680	248	518	508	10	645	613	32	465	391	74	264	160	104	36	8	28	الجهة الشرقية
TANGER-TETOUAN	1966	1729	237	419	410	9	589	548	41	570	514	56	326	237	89	62	20	42	طنجة– تطوان
MEKNES-TAFILALET	2316	2036	280	487	472	15	681	634	47	785	686	99	322	232	90	41	12	29	مكناس تافيلالت
TAZA-ALHOCEIMA-TAOUNATE	2383	2109	274	580	569	11	706	661	45	674	608	66	356	259	97	67	12	55	تازة – الحسيمة– تاونات
MARRAKECH-TENSIFT-AL HAOUZ	3603	3150	453	928	896	32	942	863	79	1059	936	123	587	430	157	87	25	62	مراكش– تانسيفت– الحوز
SOUSS-MASSA-DRAA	3852	3354	498	866	834	32	1084	1020	64	1199	1040	159	628	445	183	75	15	60	سوس– ماسة– درعة
Total	27743	24319	3424	6613	6399	214	8290	7676	614	8309	7303	1006	3964	2800	1164	567	141	426	المجموع
				24%	97%	3%	30%	93%	7%	30%	88%	12%	14%	71%	29%	2%	25%	75%	

توزيع المستشارين الجماعيين حسب فئات السن

RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR GROUPES D'AGE

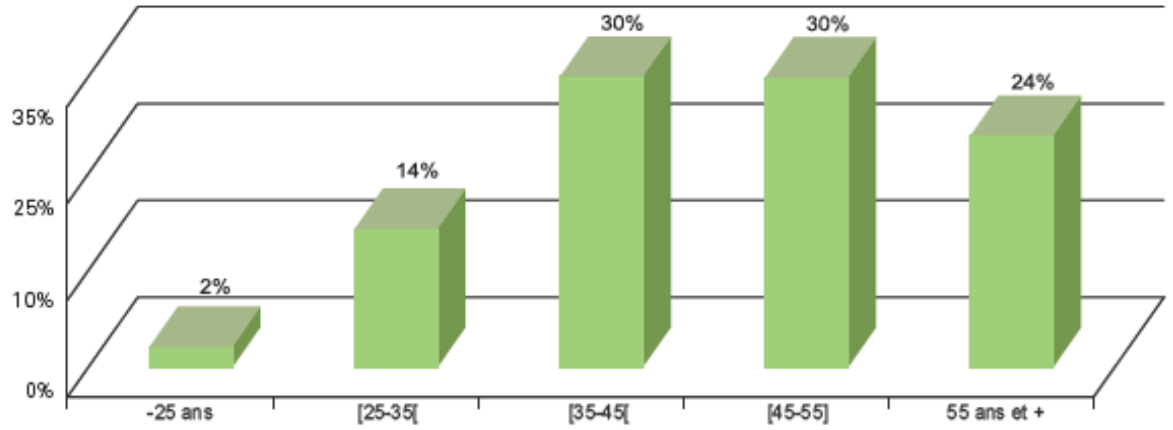

Plus de la moitié des conseillers communaux ont plus de 45 ans.

اكثر من نصف المستشارين الجماعيين يتجاوز عمرهم 45 سنة.

MarocDroit.com
موقع المغرب القانوني
أول مجلة إلكترونية متخصصة ... تجدد على مدار اليوم

المستشارون الجماعيون حسب الجهات ومستوى التعليم والجنس

CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGION, PAR NIVEAU D'INSTRUCTION ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Niveau d'instruction / Régions	Total المجموع			Sans بدون			Primaire الإبتدائي			Secondaire الثانوي			Supérieur العالي			مستوى التعليم / الجهات
	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	المجموع Total	ذكور Masc.	إناث Fém.	
OUED ED-DAHAB-LAGOUIRA	191	158	33	11	8	3	40	33	7	105	89	16	35	28	7	وادي الذهب – لكويرة
LAAYOUNE-BOUJDOUR-SAKIA-EL-HAMRA	229	194	35	35	28	7	71	60	11	79	69	10	44	37	7	العيون – بوجدور – الساقية الحمراء
GRAND-CASABLANCA	838	713	125	34	33	1	135	127	8	362	307	55	307	246	61	الدار البيضاء الكبرى
GUELMIM-ES-SEMARA	874	743	131	171	146	25	256	232	24	299	244	55	148	121	27	كلميم – السمارة
FES-BOULEMANE	1165	1006	159	130	118	12	227	216	11	387	329	58	421	343	78	فاس – بولمان
RABAT-SALE-ZEMMOUR-ZAER	1287	1121	166	122	114	8	205	195	10	470	402	68	490	410	80	الرباط – سلا – زمور – زعير
TADLA-AZILAL	1580	1401	179	357	324	33	327	306	21	527	465	62	369	306	63	تادلة ازيلال
GHARB-CHRARDA-BENI HSSEN	1692	1538	154	314	292	22	486	473	13	565	492	73	327	281	46	الغرب الشراردة – بني حسن
DOUKKALA-ABDA	1912	1708	204	507	470	37	507	478	29	564	481	83	334	279	55	دكالة عبدة
CHAOUIA-OUARDIGHA	1927	1679	248	287	267	20	465	439	26	763	641	122	412	332	80	الشاوية – ورديغة
ORIENTAL	1928	1680	248	327	303	24	527	499	28	627	524	103	447	354	93	الجهة الشرقية
TANGER-TETOUAN	1966	1729	237	485	451	34	475	433	42	504	431	73	502	414	88	طنجة – تطوان
MEKNES-TAFILALET	2316	2036	280	401	363	38	487	455	32	792	679	113	636	539	97	مكناس تافيلالت
TAZA-ALHOCEIMA-TAOUNATE	2383	2109	274	460	431	29	641	610	31	673	565	108	609	503	106	تازة – الحسيمة – تاونات
MARRAKECH-TENSIFT-AL HAOUZ	3603	3150	453	1202	1083	119	912	851	61	894	738	156	595	478	117	مراكش – تانسيفت – الحوز
SOUSS-MASSA-DRAA	3852	3354	498	840	710	130	1226	1127	99	1064	919	145	722	598	124	سوس – ماسة – درعة
Total	27743	24319	3424	5683	5141	542	6987	6534	453	8675	7375	1300	6398	5269	1129	المجموع

توزيع المستشارين الجماعيين حسب مستوى التعليم

RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR NIVEAU D'INSTURCTION

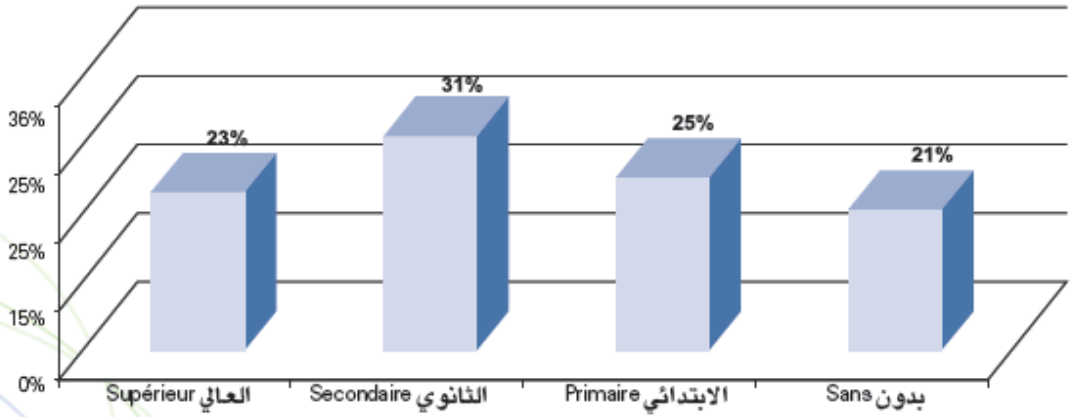

عرف مستوى تعليم المستشارين الجماعين تطورا مهما حيث ان 54% منهم يتوفرون على الأقل على مستوى ثانوي مع غالبية ذات مستوى تعليم عالي : 31%

Le niveau d'instruction des conseillers communaux a connu une nette amélioration puisque près de 54 % ont au moins un niveau secondaire avec une majorité de niveau supérieur soit 31%.

MarocDroit.com
موقع المغرب القانوني
أول مجلة إلكترونية متخصصة تجدد على مدار اليوم

MarocDroit.Com
المغرب القانوني

المستشارون الجماعيون حسب الجهات والمهنة
CONSEILLERS COMMUNAUX PAR RÉGION ET PAR PROFESSION
Au 2009/12/31 إلى غاية

Profession / Régions	المجموع Total	مهن أخرى Autres	بدون مهنة Sans Profession	صناعي Artisan	أجير خاص Salarié privé	مهن حرّة Professions Libérales	تاجر Commerçant	فلاّح Agriculteur	موظّف Fonctionnaire	مدرّس Enseignant	المهنة / الجهـــات
OUED ED-DAHAB-LAGOUIRA	191	23	21	9	17	0	19	1	98	3	وادي الذهب – لكويرة
LAAYOUNE-BOUJDOUR-SAKIA-EL-HAMRA	229	28	23	4	44	2	55	5	67	1	العيون- بوجدور – الساقية الحمراء
GRAND-CASABLANCA	838	237	25	34	189	44	78	90	49	92	الدار البيضاء الكبرى
GUELMIM-ES-SEMARA	874	156	90	28	139	6	146	105	133	71	كلميم- السمارة
FES-BOULEMANE	1165	250	81	62	174	31	85	244	87	151	فاس – بولمان
RABAT-SALE-ZEMMOUR-ZAER	1287	268	42	30	221	78	100	257	179	112	الرباط- سلا- زمور- زعير
TADLA-AZILAL	1580	272	78	51	383	26	130	347	130	163	تادلة أزيلال
GHARB-CHRARDA-BENI HSSEN	1692	261	85	79	235	27	153	635	87	130	الغرب الشراردة – بني حسن
DOUKKALA-ABDA	1912	277	97	97	371	41	208	569	120	132	دكالة عبدة
CHAOUIA-OUARDIGHA	1927	366	93	83	260	61	180	591	142	151	الشاوية- ورديغة
ORIENTAL	1928	309	90	110	254	32	322	465	187	159	الجهة الشرقية
TANGER-TETOUAN	1966	371	115	77	281	66	275	502	104	175	طنجة- تطوان
MEKNES-TAFILALET	2316	383	140	103	386	61	203	634	182	224	مكناس تافيلالت
TAZA-ALHOCEIMA-TAOUNATE	2383	358	137	100	356	49	299	646	220	218	تازة – الحسيمة- تاونات
MARRAKECH-TENSIFT-AL HAOUZ	3603	511	236	190	751	51	334	1112	205	213	مراكش- تانسيفت- الحوز
SOUSS-MASSA-DRAA	3852	616	248	248	931	56	396	670	221	466	سوس- ماسة- درعة
Total	27743	4686	1601	1305	4992	631	2983	6873	2211	2461	المجموع
	100%	17%	6%	5%	18%	2%	11%	25%	8%	9%	

توزيع المستشارين الجماعيين حسب المهنة
RÉPARTITION DES CONSEILLERS COMMUNAUX PAR PROFESSION

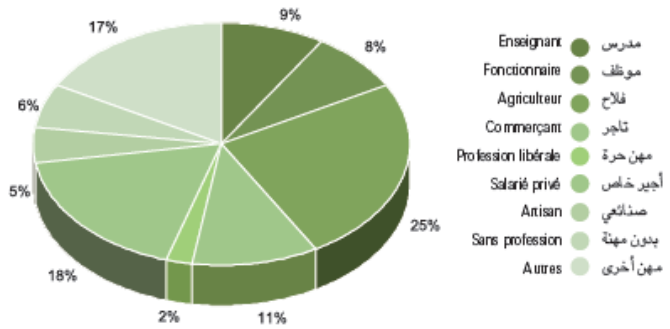

17% des conseillers communaux sont des fonctionnaires et des enseignants.

الموظفون والمدرسون يمثلون 17% من مجموع المستشارين الجماعيين.

MarocDroit.com
موقع المغرب القانوني
أول مجلة إلكترونية متخصصة تتجدد على مدار اليوم

MarocDroit.com
موقع العلوم القانونية
أول مجلة إلكترونية متخصصة ... تتجدد على مدار اليوم

المستشارون الجماعيون حسب الإنتماء السياسي وطريقة الإقتراع والجنس

CONSEILLERS COMMUNAUX PAR TENDANCE POLITIQUE, PAR MODE DE SCRUTIN ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Mode de scrutin / Tendance Politique	%	Total المجموع			Uninominal بالإسم الواحد			Liste باللائحة			طريقة الإقتراع / الإنتماء السياسي
		المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	
PAM	21,72%	6 027	5 242	785	5 308	4 683	697	647	559	88	حزب الأصالة والمعاصرة
PI	19,09%	5 296	4 615	681	4 642	4 062	580	654	553	101	حزب الاستقلال
RNI	14,83%	4 113	3 614	499	3 595	3 158	437	518	456	62	حزب التجمع الوطني للأحرار
USFP	11,64%	3 229	2 824	405	2 918	2 561	357	311	263	48	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
MP	7,97%	2 210	1 937	273	1 809	1 585	224	401	352	49	حزب الحركة الشعبية
PJD	5,44%	1 508	1 311	197	775	685	90	733	626	107	حزب العدالة والتنمية
UC	4,71%	1 308	1 151	157	978	869	109	330	282	48	حزب الاتحاد الدستوري
PPS	3,95%	1 095	977	118	982	876	106	113	101	12	حزب التقدم والإشتراكية
FFD	2,46%	683	611	72	585	524	61	98	87	11	حزب جبهة القوى الديمقراطية
PADS-CNI-PSU	1,59%	440	402	38	395	363	32	45	39	6	تحالف اليسار الديمقراطي
MDS	1,14%	317	284	33	247	220	27	70	64	6	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية
PAD	1,06%	295	261	34	262	234	28	33	27	6	حزب العهد الديمقراطي
PT	1,03%	287	255	32	190	170	20	97	85	12	الحزب العمالي
PRE	0,66%	182	161	21	104	92	12	78	69	9	حزب التجديد والإنصاف
PEDD	0,38%	105	94	11	83	75	8	22	19	3	حزب البيئة والتنمية المستدامة
PML	0,32%	90	82	8	45	40	5	45	42	3	الحزب المغربي الليبرالي
PRD	0,30%	83	72	11	51	44	7	32	28	4	حزب الإصلاح والتنمية
PS	0,30%	83	74	9	76	67	9	7	7	0	الحزب الاشتراكي
PUD	0,30%	83	75	8	40	37	3	43	38	5	حزب الوحدة والديمقراطية
SAP	0,26%	72	63	9	32	29	3	40	34	6	بدون إنتماء سياسي
PCS	0,17%	46	40	6	42	37	5	4	3	1	حزب الوسط الإجتماعي
PFC	0,17%	46	41	5	20	17	3	26	24	2	حزب القوات المواطنة
PRV	0,11%	30	29	1	30	29	1	0	0	0	حزب النهضة والفضيلة
PAN	0,08%	23	20	3	5	4	1	18	16	2	حزب النهضة
PA	0,07%	20	19	1	12	11	1	8	8	0	حزب العمل
PSU	0,07%	19	17	2	1	1	0	18	16	2	الحزب الاشتراكي الموحد
PE	0,05%	14	12	2	6	5	1	8	7	1	حزب الأمل
CNI	0,04%	12	11	1	1	1	0	11	10	1	حزب المؤتمر الوطني الإتحادي
PSD	0,04%	12	11	1	9	8	1	3	3	0	حزب المجتمع الديمقراطي
PLJS	0,03%	7	6	1	0	0	0	7	6	1	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية
UMD	0,03%	7	7	0	4	4	0	3	3	0	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية
PADS	0,004%	1	1	0	0	0	0	1	1	0	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
Total général	100,00%	27 743	24 319	3 424	23 247	20 491	2 828	4 424	3 828	596	المجموع
%				100%			84%			16%	%

أغلبية المستشارين الجماعيين 21% ينتمون الى حزب الأصالة والمعاصرة، يليه حزب الاستقلال الذي يمثل مستشاروه 19,09%.

La majorité des conseillers communaux soit 21,72% relèvent du PAM, suivi par le PI qui dispose 19,09% des conseillers.

MarocDroit.Com
LOACIOREF

الملحق 2: إحصائيات مجالس العمالات و الأقاليم 2009

موقع العلوم القانونية

أعضاء مجالس العمالات والأقاليم حسب الإنتماء السياسي والجنس

CONSEILLERS PRÉFECTORAUX ET PROVINCIAUX PAR TENDANCE POLITIQUE ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Sexe / Tendance politique	المجموع Total	ذكور Masculin	إناث Féminin	الجنس / الإنتماء السياسي
SAP	325	315	10	بدون إنتماء سياسي
PI	185	180	5	حزب الاستقلال
PAM	179	177	2	حزب الأصالة والمعاصرة
RNI	138	137	1	حزب التجمع الوطني للاحرار
USFP	113	111	2	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
MP	85	84	1	حزب الحركة الشعبية
UC	63	63	0	حزب الاتحاد الدستوري
PJD	62	57	5	حزب العدالة والتنمية
PPS	41	41	0	حزب التقدم والإشتراكية
FFD	23	22	1	حزب جبهة القوى الديمقراطية
MDS	13	12	1	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية
PADS-CNI-PSU	12	12	0	تحالف اليسار الديمقراطي
PT	9	9	0	الحزب العمالي
PAD	9	9	0	حزب العهد الديمقراطي
PUD	5	5	0	حزب الوحدة والديمقراطية
PRD	5	4	1	حزب الإصلاح والتنمية
PEDD	5	5	0	حزب البيئة والتنمية المستدامة
PRE	5	5	0	حزب التجديد والإنصاف
PML	3	3	0	الحزب المغربي الليبرالي
PSU	3	3	0	الحزب الاشتراكي الموحد
PDN	1	1	0	الحزب الديمقراطي الوطني
PS	1	1	0	الحزب الاشتراكي
PA	0	0	0	حزب العمل
PFC	1	1	0	حزب القوات المواطنة
PAN	1	1	0	حزب النهضة
Total	1 287	1 258	29	المجموع
%	100%	98%	2%	%

أعضاء مجالس العمالات والأقاليم
CONSEILLERS PRÉFECTORAUX ET PROVINCIAUX

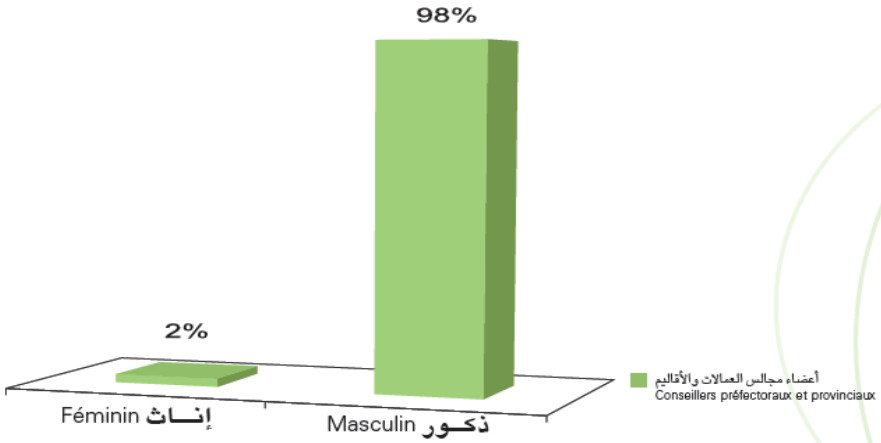

الملحق 3 :

موقع العلوم القانونية

المستشارون الجماعيون حسب الإنتماء السياسي والجنس

CONSEILLERS COMMUNAUX PAR TENDANCE POLITIQUE ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Sexe / Tendance Politique	%	المجموع Total	%	ذكور Masculin	%	إناث Féminin	الجنس / الإنتماء السياسي
PAM	21,72%	6027	21,56%	5242	22,93%	785	حزب الأصالة والمعاصرة
PI	19,09%	5296	18,98%	4615	19,89%	681	حزب الاستقلال
RNI	14,83%	4113	14,86%	3614	14,57%	499	حزب التجمع الوطني للاحرار
USFP	11,64%	3229	11,61%	2824	11,83%	405	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
MP	7,97%	2210	7,96%	1937	7,97%	273	حزب الحركة الشعبية
PJD	5,44%	1508	5,39%	1311	5,75%	197	حزب العدالة والتنمية
UC	4,71%	1308	4,73%	1151	4,59%	157	حزب الاتحاد الدستوري
PPS	3,95%	1095	4,02%	977	3,45%	118	حزب التقدم والإشتراكية
FFD	2,46%	683	2,51%	611	2,10%	72	حزب جبهة القوى الديمقراطية
PADS-CNI-PSU	1,59%	440	1,65%	402	1,11%	38	تحالف اليسار الديمقراطي
MDS	1,14%	317	1,17%	284	0,96%	33	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية
PAD	1,06%	295	1,07%	261	0,99%	34	حزب العهد الديمقراطي
PT	1,03%	287	1,05%	255	0,93%	32	الحزب العمالي
PRE	0,66%	182	0,66%	161	0,61%	21	حزب التجديد والإنصاف
PEDD	0,38%	105	0,39%	94	0,32%	11	حزب البيئة والتنمية المستدامة
PML	0,32%	90	0,34%	82	0,23%	8	الحزب المغربي الليبرالي
PS	0,30%	83	0,30%	74	0,26%	9	الحزب الاشتراكي
PRD	0,30%	83	0,30%	72	0,32%	11	حزب الإصلاح والتنمية
PUD	0,30%	83	0,31%	75	0,23%	8	حزب الوحدة والديمقراطية
SAP	0,26%	72	0,26%	63	0,26%	9	بدون إنتماء سياسي
PFC	0,17%	46	0,17%	41	0,15%	5	حزب القوات المواطنة
PCS	0,17%	46	0,16%	40	0,18%	6	حزب الوسط الإجتماعي
PRV	0,11%	30	0,12%	29	0,03%	1	حزب النهضة والفضيلة
PAN	0,08%	23	0,08%	20	0,09%	3	حزب النهضة
PA	0,07%	20	0,08%	19	0,03%	1	حزب العمل
PSU	0,07%	19	0,07%	17	0,06%	2	الحزب الاشتراكي الموحد
PE	0,05%	14	0,05%	12	0,06%	2	حزب الأمل
CNI	0,04%	12	0,05%	11	0,03%	1	حزب المؤتمر الوطني الإتحادي
PSD	0,04%	12	0,05%	11	0,03%	1	حزب المجتمع الديمقراطي
UMD	0,03%	7	0,03%	7	-	-	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية
PLJS	0,03%	7	0,02%	6	0,03%	1	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية
PADS	0,004%	1	0,004%	1	-	-	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
Total	100%	27743	100%	24319	100%	3424	المجموع
				88%		12%	

أغلبية المستشارات الجماعيات 22,93% تنتمين الى حزب الأصالة والمعاصرة.

C'est le PAM qui concentre le plus grand nombre de conseillères soit 22,93%.

الملحق 4: احصائيات مجالس الجهات

موقع العلوم القانونية

العدد القانوني للأعضاء المنتخبة داخل المجالس الجهوية

NOMBRE LÉGAL DE CONSEILLERS À ÉLIRE DANS LES CONSEILS RÉGIONAUX

Régions	المجموع Total	ممثلو المأجورين Représentants des salariés	ممثلو الغرف المهنية Représentants des chambres professionnelles	أعضاء مجالس العمالات والأقاليم Conseillers préfectoraux et provinciaux	أعضاء المجالس الجماعية Conseillers communaux	الجهات
CHAOUIA-OUARDIGHA	75	7	28	12	28	الشاوية – ورديغة
DOUKKALA-ABDA	70	6	30	8	26	دكالة – عبدة
FES-BOULEMANE	70	6	21	10	33	فاس – بولمان
GHARB-CHRARDA-BENI HSSEN	63	7	24	8	24	الغرب – الشراردة – بني حسن
GRAND-CASABLANCA	110	15	26	20	49	الدارالبيضاء الكبرى
GUELMIM-ES-SEMARA	55	3	18	5	29	كلميم – السمارة
LAAYOUNE-BOUJDOUR-SAKIA-EL-HAMRA	45	5	15	5	20	العيون – بوجدور – الساقية الحمراء
MARRAKECH-TENSIFT-AL HAOUZ	110	8	32	17	53	مراكش – تانسيفت – الحوز
MEKNES-TAFILALET	85	6	22	14	43	مكناس – تافيلالت
ORIENTAL	85	6	24	12	43	الجهة الشرقية
OUED ED-DAHAB-LAGOUIRA	35	5	13	2	15	وادي الذهب – لكويرة
RABAT-SALE-ZEMMOUR-ZAER	85	12	28	13	32	الرباط – سلا – زمور – زعير
SOUSS-MASSA-DRAA	110	8	30	16	56	سوس – ماسة – درعة
TADLA-AZILAL	65	6	25	9	25	تادلة – أزيلال
TANGER-TETOUAN	92	8	31	13	40	طنجة – تطوان
TAZA-ALHOCEIMA-TAOUNATE	65	5	21	11	28	تازة – الحسيمة – تاونات
Total	1 220	113	388	175	544	المجموع

تشكيلة المستشارين الجهويين حسب الهيئة الناخبة والجنس

CONSEILERS RÉGIONAUX PAR COLLÈGE ÉLECTORAL ET PAR SEXE

Sexe / Les composants	المجموع Total	إناث Féminin	ذكور Masculin	الجنس / العناصر المكونة
Sièges reservés aux collectivités locales	544	16	528	المقاعد المخصصة للجماعات المحلية
Représentants des chambres professionnelles	388	6	382	ممثلو الغرف المهنية
Représentants préfectoraux et provinciaux	175	1	174	ممثلو مجالس العمالات والأقاليم
Représentants des salariés	113	4	109	ممثلو المأجورين
Total	1220	27	1 193	المجموع

أعضاء المجالس الجهوية حسب الإنتماء السياسي والجنس

CONSEILLERS RÉGIONAUX PAR TENDANCE POLITIQUE ET PAR SEXE

Au 2009/12/31 إلى غاية

Sexe / Tendance politique	Total المجموع	Masculin ذكور	Féminin إناث	الجنس / الإنتماء السياسي
SAP	301	296	5	بدون إنتماء سياسي
PAM	212	212	0	حزب الأصالة والمعاصرة
PI	154	150	4	حزب الاستقلال
RNI	123	119	4	حزب التجمع الوطني للاحرار
USFP	89	87	2	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
UC	64	60	4	حزب الاتحاد الدستوري
MP	62	60	2	حزب الحركة الشعبية
PJD	28	28	0	حزب العدالة والتنمية
PPS	18	17	1	حزب التقدم والإشتراكية
FFD	17	17	0	حزب جبهة القوى الديمقراطية
PDN	5	5	0	الحزب الديمقراطي الوطني
PT	5	5	0	الحزب العمالي
PAD	4	4	0	حزب العهد الديمقراطي
MDS	4	3	1	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية
PRE	4	4	0	حزب التجديد والإنصاف
PRD	3	3	0	حزب الإصلاح والتنمية
PUD	3	3	0	حزب الوحدة والديمقراطية
PA	3	3	0	حزب العمل
PEDD	2	2	0	حزب البيئة والتنمية المستدامة
PML	2	2	0	الحزب المغربي الليبرالي
PADS-CNI-PSU	2	2	0	تحالف اليسار الديمقراطي
PS	1	1	0	الحزب الاشتراكي
Syndicats				**النقابات**
Sans Appartenance Syndicale	24	23	1	بدون إنتماء نقابي
Union Marocaine du Travail	24	23	1	الاتحاد المغربي للشغل
Confédération Démocratique du travail	19	18	1	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
Fédération Démocratique du travail	17	17	0	الفيدرالية الديمقراطية للشغل
Union Générale des Travailleurs du Maroc	13	13	0	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
Syndicat National du Travail du Maroc	8	8	0	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
Union Générale Démocratique des Travailleurs	2	1	1	الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين
Organisation Démocratique du travail	2	2	0	المنظمة الديمقراطية للشغل
Syndicat Démocratique du travail	1	1	0	النقابة الديمقراطية للشغل
Syndicat Populaire des Salariés	1	1	0	النقابة الشعبية للمأجورين
Organisation des Syndicats Unis	1	1	0	منظمة النقابات المتحدة
Forces Ouvrières Marocaines	1	1	0	القوات العمالية المغربية
Total	**1219**	**1193**	**27**	**المجموع**

الملحق 5 : لائحة المستشارات بجهة الدار البيضاء الكبرى.

سم الكامل	يخ الازدياد	نة	زب	ة الأنتخاب
يدة نعيمي	-26/04/196	صرفة بشركة	تحاد ري	لس جماعي اء
يم ولهان	16/2/197	يرة بشركة	كة شعبية	لس جماعي اء
يجة الطنطاوي	29/5/196	تاذة	تحاد ري	لس جماعي اء
مة لمويني	18/6/195	تاذة جامعية	تحاد ري	لس جماعي اء
لة مرسلي	22/12/198	ار إداري	جمع ي للاحرار	لس جماعي اء
ركة بوعيدة	2/10/197	حقة إدارية	جمع ي للاحرار	لس عمالة اء
عدية بنجما	1/1/195	تخدمة ببنك	تحاد بي للشغل	أجورين

MarocDroit.Com
LOACAOAEA

حة جلال	1/1/198	ملة	ن	الة المحمدية

موقع العلوم القانونية